مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة 9919

الثلاثاء، 20 أيار/مايو 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد غيرابيتريتس/السيد ستاماتيكوس/السيد سيكيريس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تريتياكوف
	باكستان	السيدة إلياز
	بنما	السيد كوريا كيروس
	الجزائر	السيد بوشدوب
	جمهورية كوريا	السيدة جوينغ جانغ
	الدانمرك	السيد روج
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيد كاماندا
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيد لي لينلين
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دي ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكينتاير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رينغ

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي من أجل الاستقرار العالمي.

رسالة مؤرخة 9 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2025/300).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة 15/05 .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستُنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد 3 دقائق.

أعطي الكلمة الآن ل وزير النقل والاتصالات والأشغال في قبرص.

السيد فافيديس (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأمن البحري التي تزداد إلحاحا – وهي مسألة تتقاطع بين السلام العالمي والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والأمن البشري. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ولمقدمَي الإحاطات الموقرَين الآخرَين، السيد برويغر والسيدة ترافلوس، على بيانيهما المفيدين.

تؤيد قبرص البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تدرك جمهورية قبرص جيداً، بصفتها دولة جزرية صغيرة لها دور متميز في الأنشطة البحرية، الدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه بحارنا في ضمان الأمن والازدهار والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

وفي السنوات الأخيرة، تضاعفت التهديدات والتحديات الأمنية في البحر، مما يتطلب تعزيز العمل الجماعي. ونشهد انتهاكات متعمدة للحقوق السيادية للدول من خلال قيام بلدان ثالثة بعمليات حفر غير قانونية وعمليات مسح غير مصرح بها في مناطقها البحرية. وفي الوقت نفسه، يتزايد استغلال الطرق البحرية لأغراض التهريب والاتجار بالبشر، بهدف زعزعة استقرار المناطق وتقويض سيادة القانون عمداً. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الجهات من غير الدول المتورطة في أعمال القرصنة والتهريب والإرهاب البحري، مما يهدد البنية التحتية الحيوية ويعرض الأمن والتجارة العالمية والبيئة للخطر. وحيث أن 90 في المائة من التجارة تمر عبر البحار، يمكن أن تؤدي الهجمات في مناطق حيوية، مثل خليج عدن، إلى تعطيل سلاسل الإمداد، والتسبب في نقص الإمدادات، وإحداث كوارث بيئية.

وتعتقد قبرص اعتقاداً راسخاً أن اتباع نهج منسق وكلي وشامل ومتعدد الأبعاد – على المستوى الوطني والإقليمي والدولي – أمر ضروري للتصدي بفعالية لتلك التهديدات. وتوفر نصوص القانون الدولي الحالية أساسا متينا يجب التقيد به بصرامة ومواصلة تعزيزه، ومن ثم فليست هناك حاجة إلى صكوك قانونية جديدة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تدون القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول، توفر الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك مكافحة الأنشطة غير المشروعة. ويمكننا مواصلة تعزيز التنسيق والتنفيذ في إطار المنظمة البحرية الدولية.

ولترجمة هذه الالتزامات إلى نتائج، تقترح قبرص أربع أولويات استراتيجية.

أولاً، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة تتماشى مع الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات مدعومة بآليات قانونية وقضائية قوية لتجريم هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

ثانياً، يجب أن نعزز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التدريبات البحرية المشتركة والدوريات البحرية وأفرقة العمل الإقليمية، وبالطبع، تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية.

ثالثاً، يجب وضع معايير مشتركة للتكنولوجيات الدفاعية، ويجب الاستثمار في التدريب وبناء القدرات في المجال البحري، خاصة في المناطق المعرضة للخطر والدول النامية.

رابعاً، من الضروري متابعة العمليات المتعددة الأطراف الجارية، مثل التعاهد الرقمي العالمي (قرار الجمعية العامة 1/79، المرفق الأول)، واستكشاف كيف يمكن للتكنولوجيات الناشئة – بما في ذلك الذكاء الاصطناعي – أن تعزز الأمن البحري والأمن السيبراني للسلطات العامة وأصحاب المصلحة في المجال البحري.

وتجدد قبرص التزامها بتعزيز الأمن البحري من خلال الشراكة والمسؤولية المشتركة واحترام القانون الدولي. ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة القائمة في الجرف القاري أو الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، إلى أن تفعل ذلك دون تأخير.

ومن خلال التقيد بتلك الصكوك القانونية التأسيسية وترجمة التزاماتنا إلى عمل منسق، يمكننا حماية الملاحة الدولية وتأمين التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والمساهمة في تحقيق استقرار عالمي دائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة لورا – سانتوس (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ الفلبين اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونشكر الأمين العام والسيدة ميلينا ترافلوس والبروفيسور كريستيان بويغر على إحاطاتهم.

بوصف الفلبين دولة أرخبيلية ودولة بحرية، فإنها تعتبر الأمن البحري أولوية قصوى في سياستها الوطنية. ويرتبط مصير بلدنا ومعيشة شعبنا بالمحيطات. ويقع إدماج بُعد الأمن البشري وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في البحر، بما في ذلك حقوق البحارة، في صميم فهمنا للأمن البحري.

ويعمل مئات الآلاف من البحارة الفلبينيين في أساطيل النقل البحري في العالم. ويواجه البحارة والصيادون تحديات تتسم بالعنف والمضايقات، فضلاً عن الاحتجاز والهجر في البحر. وفي الوقت نفسه، يواجه البحارة تهديدات نتيجة للهجمات المسلحة ضد السفن التجارية. والبحارة في صميم عملية النقل البحري. ويجب أن نعزز رفاههم وأن نحمي حقوقهم.

ولطالما كان مفهومنا للأمن البحري واسع النطاق، ولا يشمل الجرائم عبر الحدود الوطنية فحسب، بل أيضاً الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتلوث البحري، وتغير المناخ، والنزاعات بين الدول، وغير ذلك من التهديدات الناشئة والمتغيرة.

وشهدت العقود الماضية ارتفاعا في الأنشطة في المحيطات، بما في ذلك انتشار تقنيات الصواريخ والطائرات المسيّرة والتدفق غير المشروع للأسلحة، فضلا عن التحديات التي تواجه حماية البنية التحتية البحرية الحيوية من بيئة التهديدات المتزايدة التعقيد. وتلتزم الفلبين بالتصدي لهذه التهديدات. وبالنسبة لنا، فإن حوكمة المحيطات، بما في ذلك الأمن البحري، أمرٌ أساسيٌ لتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار والصحة. ويجب أن نبحث عن مسارات مستدامة للأنشطة البشرية في المحيطات. وبالتالي، ترى الفلبين أن الأمن البحري مسألة شاملة وجزء لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن – ويجب معالجته على هذا الأساس. وعلى الصعيد الوطني، عملنا على تعزيز أطرنا المؤسسية والقانونية للاستجابة السريعة والفعالة. واعتمدنا تشريعات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما قانون المناطق البحرية الفلبينية وقانون الممرات البحرية الأرخبيلية الفلبينية. وعلى الصعيد الإقليمي، نشارك في مبادرات مكافحة القرصنة والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وعززنا وعينا بالمجال البحري من خلال التقدم التكنولوجي والتنسيق المؤسسي، لا سيما من خلال المركز الوطني لمراقبة السواحل.

وتولّد الصلة بين الأمن البحري وحالة البيئة البحرية توترات. وقد حدثت انتهاكات لحقوقنا واستحقاقاتنا المشروعة بموجب القانون الدولي، وأعمال عدوانية ضد سفننا وأفرادنا. وتشمل تلك الأعمال المناورات الخطرة والاصطدامات واستخدام مدافع المياه، من بين أمور أخرى، بالإضافة إلى أعمال أخرى تسبب أضرارا كبيرة للبيئة البحرية.

ويرتكز التعاون في مجال الأمن البحري على التمسك بسيادة القانون في المحيطات. وتمثّل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي اعتمدت في عام 1982 الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتدعم الاتفاقيةُ النظام الدولي القائم على القواعد في البحار. ويجب أن نرفض بشكل جماعي المحاولات الرامية إلى مراجعة أو إعادة تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لخدمة المصالح الأحادية، لأن هذه المحاولات لا تؤدي إلا إلى تقويضها. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، باعتبارها دستور المحيطات، حقوق الدول في المناطق البحرية بشكل شامل. وتمثّل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها – الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق الأرصدة السمكية لعام 1995، والاتفاق الذي اعتُمد مؤخرا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام – الركائز التي يقوم عليها ذلك الدستور.

وندرك أهمية بحر الصين الجنوبي في التجارة الدولية، بوصفه ممرا مائيا رئيسيا للتجارة البحرية في العالم. وصون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي مصلحة أساسية للمجتمع الدولي. وتتطلع الفلبين إلى أن يكون بحر الصين الجنوبي منطقة سلام وأمن واستقرار وازدهار. ويجب التصدي للعدد المتزايد من الحوادث في بحر الصين الجنوبي على وجه السرعة. ونشارك في المفاوضات بين رابطة أمم جنوب شرق

آسيا والصين من أجل التوصل إلى مدونة سلوك بشأن بحر الصين الجنوبي. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

وتؤكد الفلبين من جديد التزامها بتعهداتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كما هو موضح في إعلان مانيلا لعام 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويجب حلّ النزاعات بطريقة سلمية وفقا للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرار التحكيم في بحر الصين الجنوبي لعام 2016 الساري والملزم قانونا. ويجب أن يؤخذ كل ذلك في الحسبان كجزء من نهج شامل للأمن البحري في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقد شدد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 79/1) على الدعوة إلى بذل جهود عالمية أكثر تنسيقا لتأمين محيطاتنا من خلال تعزيز الإدارة البحرية والإشراف البيئي واتخاذ تدابير لمنع تصاعد النزاعات في البحار. ويجب أن نضطلع بدورنا ونمضي قدما نحو وضع هيكل عالمي أكثر قوة للأمن البحري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل عُمان.

السيد الكثيري (عُمان): يسر وفد سلطنة عُمان أن يعرب عن خالص التقدير لجمهورية اليونان الصديقة على رئاستها الحكيمة لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى مبادرتها الكريمة القيّمة بعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى في توقيت تتزايد فيه التحديات المتصلة بأمن الملاحة البحرية وتتعدد تبعاتها على الأمن والسلم الدوليين.

نضم صوتنا للوفود التي سبقتنا للترحيب برئيس وزراء اليونان، السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، والمشاركين في هذه الجلسة مثمنين عاليا حضورهم ومساهماتهم التي تثري هذا النقاش الهام. ويطيب لنا كذلك أن نعرب عن الشكر لمعالي الأمين العام ومقدمي الإحاطات لما تفضلوا به من عرض شامل ومداخلات بناءة تدعم جهود المجتمع الدولي في هذا المجال الحيوي.

انطلاقا من موقعها الجيوسياسي الحيوي المُطل على ثلاثة مسطحات بحرية استراتيجية، اضطلعت سلطنة عُمان منذ عقود بدور فاعل في دعم أمن وسلامة الملاحة البحرية الإقليمية والدولية إدراكا منها لما تمثله هذه الممرات من شريان حيوي لحركة التجارة والطاقة العالمية وما تنطوي عليه من مسؤوليات قانونية وأمنية وإنسانية. حيث أنشأت المكتب الهيدروغرافي الوطني العُماني الذي يسهم في تسهيل الملاحة الآمنة وتوفير بيانات دقيقة لسفن الشحن والنقل البحري جنبا إلى جنب مع مركز الأمن البحري الذي يعتبر نموذجا متقدما في المنطقة للتنسيق الفوري والاستجابة للتهديدات البحرية والحوادث الطارئة، وبالتعاون مع الجهات الوطنية العسكرية والمدنية، ومع المراكز الإقليمية والدولية المتخصصة، انطلاقا من رؤية تقوم على الوقاية وسرعة التفاعل وتحليل البيانات وتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب.

كما حرصت سلطنة عُمان على مواءمة تشريعاتها الوطنية مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تستند إلى مبدأ حرية الملاحة وتكفل مسؤوليات الدول الساحلية والعبور وتضع الأسس القانونية لتسوية النزاعات البحرية. وعلى صعيد القدرات، واصلت سلطنة عُمان استثماراتها في تحديث بنيتها التحتية البحرية بما يسهم في بناء منظومة مرنة قادرة على الصمود

أمام المخاطر المتجددة. وإيمانا منها بأهمية العمل الإقليمي المشترك استضافت سلطنة عُمان مؤخرا الدورة الثامنة من مؤتمر المحيط الهندي الذي ركز على سبل تعزيز التعاون والتكامل في إدارة الأمن البحري.

تؤمن سلطنة عُمان إيمانا راسخا بأن أمن البحار والممرات المائية يمثل أحد الأعمدة الأساسية لصون الاستقرار الإقليمي والدولي، وضمان حرية الملاحة، واستمرار حركة التجارة الدولية، وصون الأمن الغذائي والطاقي، وتعزيز التنمية المستدامة. وإن تفاقم التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب البحري، والقرصنة، وتهريب البشر والمخدرات، والأنشطة الإجرامية المنظمة، والاتجار غير المشروع، إلى جانب التداعيات البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية والاعتداءات على البنية التحتية البحرية، يقتضي استجابات جماعية مدروسة، تعكس روح التعاون والمسؤولية المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدور المحوري الذي اضطلعت به سلطنة عُمان في الوساطة التي أفضت إلى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في 6 أيار/مايو 2025 لضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو ما يمثل خطوة بنّاءة تسعى من خلالها سلطنة عمان لتهدئة التوترات الإقليمية وتعزيز الاستقرار البحري وضمان الملاحة وانسيابية حركة الشحن الدولي.

في ضوء ما تقدم، تحرص سلطنة عُمان على أهمية تعزيز الالتزام بالقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، باعتبارها الإطار القانوني الشامل لكافة الأنشطة في البحار والمحيطات، وتشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع المنظمة البحرية الدولية وغيرها من الهيئات المختصة. كما تؤكد سلطنة عُمان على ضرورة بناء القدرات الوطنية للدول النامية، خاصة في مجالات المراقبة البحرية وتبادل المعلومات والاستجابة للطوارئ وحماية البنية التحتية ومكافحة الجرائم المنظمة، وذلك من خلال مبادرات جماعية مدروسة وشراكات فعالة.

كما ترى بلدي في التكنولوجيا الحديثة أداة مهمة لتعزيز الوعي بالمجال البحري وتحسين قدرة الدول على الاستجابة للتحديات في الوقت المناسب من خلال استخدام الأقمار الصناعية وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي. كما تدعو كذلك إلى أهمية التصدي للآثار المتفاقمة للتغير المناخي والتدهور البيئي التي تشكل عوامل مضاعفة لمخاطر الأمن البحري، وتناشد المجتمع الدولي إلى تطوير استراتيجيات دولية متكاملة لحماية البيئة البحرية. وتؤكد أخيرا على أهمية الحوار البنّاء والدبلوماسية الوقائية كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي وتسوية النزاعات وبناء الثقة بين الدول وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للأنشطة البحرية والتجارية والاقتصادية.

ستظل سلطنة عُمان، انطلاقا من سياستها الخارجية القائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل واحترام القانون الدولي، شريكا مسؤولا في تعزيز أمن الملاحة البحرية وضمان الاستقرار في الممرات الدولية ودعم الجهود المتعددة الأطراف لإيجاد حلول فاعلة وشاملة للتحديات التي تواجه البحار والمحيطات بما يصون السلم والأمن الدوليين ويخدم مصالح كافة الشعوب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات. كما أشكر الرئاسة اليونانية على قيادتها. تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشمل التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري العديد من العناصر، بدءاً من تقويض سلامة البنية التحتية البحرية إلى الهجمات ضد النقل البحري الدولي، مثل القرصنة والأنشطة البحرية غير المشروعة. غير أني أود التركيز على ثلاثة جوانب، وهي المسؤولية الدولية ومسؤولية الدول، ودور دول العلم والقطاع الخاص، وأهمية البيئة البحرية.

إن الاستخدام الآمن والمسؤول والمستدام لمحيطات وبحار العالم مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ صغيرة كانت أم كبيرة، ساحلية أم غير ساحلية، قارية أم جزرية.

وقد أنشأت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطارا شاملا ينظم كل الحيز المحيطي. وتشكل هذه الاتفاقية، إلى جانب الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالسلوك البحري، مجموعة من القواعد التي تنطبق على الجميع والتي تنظم الأنشطة في المحيطات والبحار، ومن واجب ومسؤولية جميع الدول الأعضاء احترامها كجزء من مجموعة قواعد القانون الدولي.

ونرحب بالاتفاق المُبرم مؤخرا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ونحث جميع أصحاب المصلحة على احترام القواعد والمعايير المتفق عليها دوليا. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التصديق على الاتفاق في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القادم المعني بالمحيطات الذي سيعقد في نيس.

إن الأمن البحري ليس مجرد مسؤولية جماعية؛ وإنما هو واجب يقع على عاتق كل دولة على حدة لضمان الالتزام بالقانون الدولي وتنفيذ الممارسات الجيدة في الداخل. وتتحمل دول العلم مسؤولية الممارسة الفعالة لولايتها القضائية ورقابتها على السفن التي ترفع علمها. ومن مصلحة تلك الدول أن تمنع الإهمال أو الضرر المتعمد الذي ترتكبه سفنها نتيجة عدم الامتثال للالتزامات المترتبة بموجب قانون البحار.

ومن أجل ضمان المساءلة والامتثال، يجب على جميع الجهات الفاعلة الالتزام بأعلى المعايير وأفضل الممارسات. تدير الحكومات الموانئ والسلطات البحرية وتسجيل السفن والأمن الساحلي وتدابير السلامة في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية. وفي الوقت نفسه، يتحمل القطاع الخاص، بما في ذلك المالكون والمشغلون والمديرون، المسؤولية عن إدارة الأعمال بشكل مسؤول ومنظم. ويشمل ذلك بذل العناية الواجبة، والحصول على تأمين ضد الحوادث والانسكابات، واستخدام أجهزة التتبع على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية والالتزام بالقانون الدولي. ونثني على مشاركة مقدمي الإحاطات من القطاع الخاص، لأنهم شركاء مهمون في ضمان السلامة والأمن البحريين.

تؤدي ممارسات النقل البحري غير الآمنة إلى مخاطر كبيرة على البيئة البحرية والسلامة البيئية والأمن البيئي. فالسفن التي لا تتبع قواعد السلامة الأساسية أو التي تعمل دون تأمين مناسب يمكن أن تتسبب بنسبة أعلى في حدوث انسكابات نفطية كبيرة، مما يعرض البيئة لخطر وقوع أضرار لا يمكن إصلاحها. وندعو

جميع الدول إلى ممارسة الملاحة البحرية الآمنة من خلال استخدام سفن صالحة للإبحار ومزودة بالتقنيات المناسبة ومشمولة بالتأمين المناسب.

في الختام، تؤكد لاتفيا من جديد التزامها بضمان السلامة البحرية والأمن البحري من أجل تحقيق الاستقرار العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر اليونان على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب. كما أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات لمشاركتهم رؤاهم القيمة معنا. وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

إن الحيز البحري هو ركن أساسي في معيشة البشرية وموطن لها ومصدر لمواردها وطريق نقل رئيسي لما يصل إلى 90 في المائة من التجارة بين القارات. فهو يربط بين البلدان والمناطق، ويحول الدول المتباعدة إلى جيران متقاربين. وتعتمد البشرية على وجود حيز بحري آمن ومستقر ومأمون من أجل حفظ السلام، وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، ودفع عجلة النمو الاقتصادي والازدهار، وضمان إمدادات الطاقة، وحماية التنوع البيئي وسبل عيش المجتمعات الساحلية.

لا شك في أن الحيز البحري يواجه حالياً تحديات خطيرة ومعقدة، وأولها التحديات الجيوسياسية. وقد سلطت الهجمات على السفن التجارية الضوء على تزايد تعرض النقل البحري العالمي للمنازعات والحروب بالوكالة. ثانيا، إننا نشهد أيضاً التهديدات المتزايدة للنقل البحري التجاري التي يشكلها التقدم التكنولوجي. وبالنظر إلى المستقبل، هناك احتمال وقوع هجمات أكثر تطورا وتعقيدا تستهدف السفن والموانئ.

كما يجب الاستمرار في حماية الملاحين. ويجب أن تستمر دول المنطقة ووكالات الاستجابة الساحلية والقوات البحرية المستقلة في التعاون بانتظام لمكافحة القرصنة، وهو ما يتطلب دعما ثابتا من المجتمع الدولي.

ويزداد هذا التحدي إلحاحاً لأن الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية تقوم بأنشطة إجرامية من أجل تمويل عملياتها. ولهذا السبب نعتقد أن من المهم، من أجل التصدي للأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة والسطو المسلح في البحار، العمل على إيجاد حلول مستدامة للتدهور البيئي المتفاقم بسبب تغير المناخ، مع التنسيق الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة وإعطاء الأولوية للحلول التي تقودها جهات محلية.

ويضاف إلى تلك التحديات التهديدات المتزايدة لأمننا البحري. إننا نشهد ارتفاعاً في عدد السفن التي تعمل خارج حدود الإطار التنظيمي الدولي، وهي غالباً ما تفتقر إلى تغطية تأمينية مناسبة. علاوة على ذلك، نشعر بقلق متزايد إزاء استخدام ممارسات النقل البحري الخادعة – مثل التلاعب بالنظام الآلي لتحديد هوية السفن ونقل الحمولات من سفينة إلى أخرى والوثائق المزورة – وهي ممارسات تقوض بشكل كبير السلامة البحرية وسلامة بحارنا.

كما تشكل حوادث تلف الكابلات البحرية تهديداً لأمننا العالمي. ويتم ما يقرب من 99 في المائة من نقل البيانات العالمية عبر الكابلات البحرية. تشكل هذه البنية التحتية أساس التبادل العالمي للمعلومات

الهامة. ويؤدي تلف تلك الكابلات إلى تعطيل الشبكات الدولية، ويؤدي إلى خسائر اقتصادية واسعة النطاق، وفي خضم احتدام المنافسة الجيوسياسية، يُستخدم كوسيلة ضغط لتصعيد الأزمات.

ومع ذلك، فإن تلك التحديات تقدم لنا أيضاً فرصاً. ولهذا السبب فقد اتخذت مالطة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، تدابير لمواجهة هذه التهديدات. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن مالطة قد أنشأت، بالشراكة مع أنتيغوا وبربودا، المركز العالمي لرصد الجزاءات البحرية، وهو المركز المسؤول عن توفير بناء القدرات لسجلات الأعلام والإشراف على إنفاذ جزاءات مجلس الأمن ومنع ارتكاب الجرائم في البحر. وقد تأسس المركز مؤخرا في فاليتا ويهدف إلى بدء العمل بقدرة تشغيلية أولية في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وستواصل مالطة تعاونها مع الشركاء لدعم احترام المبادئ الأساسية للملاحة البحرية والأمن البحري والسلامة البحرية، وحماية المحيطات، وتعزيز مكانتها بصفتها بلداً رائداً على الصعيد العالمي في مجال الأمن البحري، والنهوض بالقانون الدولي، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. علاوة على ذلك، نعارض بشدة أي إجراء أحادي الجانب يمكن أن يقوض الاستقرار الإقليمي والنظام الدولي القائم على القواعد، ونحث جميع الدول على حل النزاعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك آلياتها لتسوية المنازعات.

ختاماً، إننا بحاجة إلى الاستماع إلى وجهات النظر الإقليمية بشأن الأمن البحري. فالجهات الفاعلة الإقليمية هي الأكثر دراية بجوانب المسألة. وبالتالي، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي والمجلس لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن البحري. ولا يمكن تحقيق الأمن البحري إلا من خلال العمل معاً لتعزيز الحوكمة البحرية وضمان الاستخدام المستدام والقائم على القواعد للبحار والمحيطات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن ونشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في الوقت المناسب.

إن حرية الملاحة هي ركن أساسي في القانون الدولي، والأمن البحري ضروري لحمايتها. وهما يدعمان معاً السلام العالمي والاستقرار وتدفق التجارة دون انقطاع. ومع ذلك، تتعرض هذه المبادئ اليوم لتهديدات كبيرة ومتزايدة، بما في ذلك القرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار، فضلا عن الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية البحرية.

وتزداد هذه التحديات تفاقما بسبب التدابير القسرية الانفرادية واستمرار الوجود العسكري لبعض الدول، والأعمال العدوانية، وتسييس الأمن البحري بذريعة حماية حرية الملاحة.

وتساهم إيران منذ وقت طويل في سلامة مضيق هرمز واستقراره، باعتبارها دولة ساحلية رئيسية مطلة على الخليج الفارسي وبحر عمان. كما تؤدي قواتنا البحرية دورا رئيسيا في تأمين الممرات الاستراتيجية، بما فيها مضيق باب المندب وشمال المحيط الهندي، وضمان المرور الآمن للسفن التجارية وناقلات النفط والمساهمة في الأمن البحري الإقليمي والدولي.

وما فتئت إيران تؤكد على أن الاستقرار البحري الدائم يتطلب تعاونا إقليميا شاملا للجميع. وللأسف، فإن التدابير القسرية الانفرادية، لا سيما الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، تقوض الجهود الجماعية. وأسفرت هذه الأعمال غير القانونية عن قطع العلاقات التجارية المشروعة، وأدت إلى الاستيلاء على شحنات النفط الإيرانية بشكل غير مشروع وانتهكت القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مما يهدد سلامة الملاحة العالمية. يجب ألا يكون الأمن البحري انتقائيا أو خاضعا لتفسيرات انفرادية. بل يجب دعمه على صعيد العالم استنادا إلى القانون الدولي وعدم التمييز والاحترام الكامل لسيادة الدول. وتظل إيران ملتزمة تماما بالقانون البحري الدولي وتتعاون مع جميع الأطراف المعنية المسؤولة لكي تظل الممرات البحرية مفتوحة وآمنة وتحكمها سيادة القانون لا سيادة القوة.

وقبل الختام، نرفض رفضا قاطعا الاتهامات التي لا أساس لها وذات الدوافع السياسية التي وجهها ممثلا الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي. فهذه الاتهامات ليست مضللة فحسب، بل وتحاول أيضا تشويه الحقائق في المنطقة عمدا من أجل صرف الانتباه عن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في البحر الأحمر وخارجه. ولا أساس على الإطلاق للادعاء بأن إيران تنتهك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على اليمن. وما انفكت إيران ترفض أي تورط في أنشطة قد تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد أساءت الولايات المتحدة استخدام القرار 2216 (2015) مرارا لتبرير تدابيرها الانفرادية غير المشروعة التي تتجاوز ولاية المجلس.

وأود أن أقول بوضوح إن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البحر الأحمر والمنطقة عموما تأتي من فظائع إسرائيل الجارية في غزة وعدوانها واحتلالها المستمرين في أنحاء المنطقة، الذي يتم بدعم كامل من الولايات المتحدة وبإفلات تام من العقاب. لا يمكن تجاهل هذه الحقيقة أو تحريفها بالتضليل. ويجب على مجلس الأمن معالجة هذه الأسباب الكامنة وراء هذه الجرائم والحفاظ على النظام القانوني الدولي الذي يعتمد عليه السلام والأمن البحريين في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر اليونان على دورها القيادي في عقد هذه المناقشة بشأن مسألة أساسية للسلام والاستقرار الدوليين. ويسعدني أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة، وهي جلسة ذات أهمية تاريخية بالنسبة لبلدكم.

فالمحيطات، التي تغطي أكثر من 70 في المائة من الكوكب، ليست ذات أهمية حيوية للتنوع البيولوجي وتنظيم المناخ فحسب، بل ولاستدامة سلاسل الإمداد العالمية والتجارة الدولية وسبل عيش ملايين من الناس. ويظل الإطار القانوني الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأساس الذي لا غنى عنه للحوكمة البحرية. إن تنفيذ الصكوك القانونية القائمة تنفيذا كاملا واحترام الالتزامات الدولية ضروري لحماية الأمن البحري.

بيد أن التهديد المتزايد الناجم عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يقوض هذا الأمن. وليست القرصنة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، والصيد غير القانوني من دون إبلاغ

ومن دون تنظيم، وأعمال الإرهاب البحري سوى بعض من التهديدات التي لا تزال تتطور وتتنوع وتتفاقم بسبب ترابطها مع جرائم أخرى واستخدام التكنولوجيات الجديدة. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تهدد أمن الطرق البحرية والبنية التحتية للموانئ فحسب، بل وتؤثر أيضا على الاستقرار الاقتصادي، وتيسر الأنشطة غير المشروعة وتعرض حياة الناس وسلامتهم للخطر. وقد أثبت هذا التهديد قدرته على التكيف، باستخدام تكنولوجيات جديدة لتوسيع نطاق انتشاره وتطوره.

وكما ذكر الأمين العام هذا الصباح، ما من منطقة بمنأى عن هذه المشكلة، وتزداد الحالة سوءا، مما يقتضي استجابة دولية منسقة. لا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهة هذا التحدي العالمي والمعقد والمترابط. حيث تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة في البيئة البحرية تعاونا متعدد الأطراف فعالا ومستداما. ومن الضروري أن نعزز قابلية التشغيل التبادلي بين نظم الرصد والمراقبة البحريين، وتحسين آليات تبادل المعلومات، وتعزيز العمليات المشتركة التي تتيح منع الجرائم وكشفها ومعاقبة مرتكبيها بفعالية. وقد لخص رئيس الوزراء ميتسوتاكيس هذه الفكرة في جملة واحدة هذا الصباح بقوله: إن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. ومن الضروري أيضا أن نعالج الأسباب الهيكلية التي تؤجج الجريمة البحرية، مثل الفقر وعدم المساواة وضعف المؤسسات. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز قدرة السلطات البحرية والقضائية على التصرف بفعالية في مواجهة هذه التهديدات، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

لقد اعتُمد في عام 2023، خلال رئاسة إكوادور لمجلس الأمن وبمبادرة منها، إعلان يسلم بأهمية تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والسطو المسلح في البحر (S/PRST/2023/6). وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا خطيرا ومستمرا، يشمل الأمن البحري، وذُكر ذلك مرارا خلال هذه المناقشة. إنها مسألة يجب النظر فيها بطريقة أكثر انتظاما ورؤية تتجاوز الجوانب التشغيلية. وتتطلب مكافحتها تصميما سياسيا وموارد والتزاما متجددا بالتعاون الدولي. ولا يمكننا أن نكفل كون محيطاتنا ومجتمعاتنا أماكن يسودها السلام والأمن والتنمية إلا ببذل جهد جماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد اليونان على عقد هذه الجلسة.

أؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات الأخرى بصفتي الوطنية.

إن التهديدات البحرية تشكل تحديات كبيرة، ليس للدول الساحلية والمجتمعات المحلية فحسب، بل وللمجتمع الدولي ككل. ولهذه التهديدات – مثل القرصنة والإرهاب وشتى الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة والمخدرات – آثار واسعة النطاق على الأمن والاقتصاد والبيئة. فهي تقوض الاستقرار العالمي وتقيد حرية الملاحة، وكل ذلك لصالح الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبالنظر إلى هذه التحديات، ندرك أهمية دور مجلس الأمن في تناول الأمن البحري بطريقة كلية وفي مختلف المناطق. يجب أن يستند هذا الجهد إلى الأطر القانونية الدولية القائمة. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة

لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب الاضطلاع في إطاره بجميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. وإلى جانب هذه الاتفاقية، توفر اتفاقيات رئيسية أخرى، مثل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988، أساسا قانونيا قويا للدول الأعضاء. واستنادا إلى هذا الأساس، يمكن لمجلس الأمن أن يعزز التعاون الدولي في البحار، وأن يقدم توجيهات إضافية من أجل التصدي لانعدام الأمن البحري. وفي هذا السياق، نقر بأهمية قرارات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك البيان الرئاسي رقم 15 لعام 2021 (S/PRST/2021/15) والقرار 2634 (2022)، ويتناول هذا الأخير بالتحديد التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما راسخا بترجمة توصيات مجلس الأمن إلى إجراءات ملموسة. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر وتبادل أفضل الممارسات لمنع الإرهاب ومكافحته، مع العمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد استضفنا العام الماضي، في ظل رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع، اجتماعا غير رسمي لمجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع في روما، لدعم وضع الإطار التنظيمي وبناء القدرات في البلدان والمؤسسات الإقليمية التي تشكل جزءا من هيكل ياوندي. وأدى تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، إلى جانب الوجود المنتظم لوحدات بحرية من عدة دول في الاتحاد الأوروبي، بما فيها إيطاليا، واستمرار الدعم من المجتمع الدولي، دورا حاسما في الحد من حوادث القرصنة في خليج غينيا. وهذا التقدم الملموس دليل واضح على قيمة التعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية.

وتتطلب منطقة البحر الأحمر اهتماما متزايدا أيضا، لا سيما في ضوء الهجمات المتكررة على سفن النقل والسفن التجارية الدولية. تشارك إيطاليا بنشاط في عملية أسبيدس، التي تعمل على حماية ممرات النقل البحري الحيوية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقرار 2722 (2024).

ومن نفس المنطلق، تؤيد إيطاليا اتباع نهج متعدد الأطراف لضمان استقرار منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فهذه المنطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد العالمي وصمود سلاسل الإمداد الدولية. كما أنها ضرورية للتصدي على نحو فعال للتحديات التي تؤثر في المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، بما في ذلك تغير المناخ والانتقال إلى الطاقة المستدامة.

وفي الختام، تظل إيطاليا ثابتة في التزامها بدعم حرية الملاحة على الصعيد العالمي وتعزيز القانون الدولي للبحار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد ميباركا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المهمة، وأود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن ضمان الأمن البحري مهمة معقدة تتطلب اتباع نهج واسع النطاق متعدد التخصصات. ويقتضي إنفاذ الأطر القانونية وتعزيز البنية التحتية والقدرة على الصمود وتشجيع التعاون الدولي. ويسعدنا أن المناقشات لتحديد الأدوات المناسبة جارية بأشكال مختلفة، في محافل منها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وعلى الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤيد بولندا التعاون الوثيق في منطقة بحر البلطيق، بما في ذلك العمل الذي يجري داخل مجلس دول بحر البلطيق. وقد حان الوقت الآن لتعزيز الركيزة السياسية للمنظمة وإعادة تشكيلها، مع التركيز على الأمن الإقليمي الأوسع نطاقا. وتحقيقا لهذه الغاية، ستركز الرئاسة البولندية لمجلس دول بحر البلطيق على تعزيز قدرة المنطقة على الصمود.

والأخطار التي تهدد الأمن البحري لها عواقب تزعزع الاستقرار، والحملة الروسية المختلطة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية تحت سطح البحر في دول البلطيق الأخرى مثال على ذلك. فهي تشكل خطرا كبيرا على فرادى الدول وعلى الأمن العالمي. ويجب ألا ندخر جهدا لتوضيح الوضع القانوني لهذه الأفعال في نظر القانون الدولي. ولا يمكننا أن ننسى أن جميع الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية يجب أن تحترم القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي المبدأ التوجيهي. ويمكن تعزيز حماية البنية التحتية البحرية بشكل كبير ومنع تخريبها وتعرضها للهجمات الإلكترونية المادية بتحسين التعاون القانوني الدولي، بما في ذلك تبادل البيانات وتنسيق التحقيقات وضمان المساءلة القانونية. ويجب عدم التسامح تحت أي ظرف من الظروف مع الأنشطة الرامية إلى تعريض سلامة الملاحة للخطر والتسبب في مخاطر بيئية. وفي هذا السياق، تدين بولندا استخدام روسيا للأسطول الخفي الذي يتسبب في تعطيل حركة الملاحة في بحر البلطيق وبحر الشمال ويعرقل الطرق البحرية الأخرى. وعندما تبحر السفن تحت أعلام مزيفة أو من دون تأمين، فإنها تنتهك القانون الدولي للبحار والقانون البحري. وإدراكا منهم صعوبات إسناد هذه الأعلام إلى دول محتملة، يواصلون استهداف البنية التحتية دون التعرض للعقاب. وجميع الدول مسؤولة عن الإشراف على السفن التي ترفع علمها ويجب عليها ضمان استيفاء هذه السفن لمعايير السلامة والمعايير البيئية.

وتعتقد بولندا أن قانون البحار والقانون البحري والقانون الدولي، رغم أوجه قصورها في حماية البنية التحتية الحيوية تحت سطح البحر، لا تزال توفر أدوات يمكن تطبيقها. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري توخي الدقة القانونية وتوحيد تطبيق الأطر القانونية القائمة. ويجب المبادرة بحماية البنية التحتية الحيوية تحت المياه، مع التركيز لا على الوقاية والاستجابة فحسب، بل أيضا على الردع الفعال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتنان اليابان لليونان على مبادرتها بعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

إن اليابان، باعتبارها دولة بحرية، تعتبر سلامة البحار وأمنها أمرين حيويين بالنسبة لها وللمجتمع الدولي ككل. فنحن جميعا نستفيد من المحيطات، حيث إنها تربط بيننا لأغراض التجارة والنقل، وتزودنا بالموارد الطبيعية وتؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وبالتالي، فإن الاحترام التام لسيادة القانون في البحار يصب في مصلحتنا المشتركة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وأؤكد من جديد دورها الذي لا بديل عنه في تحديد الإطار القانوني الذي يحكم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تشكل ثلث المحيط على الأرض بأكمله. وفي عام 2016، اقترحت اليابان رؤية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، تتألف من ثلاث ركائز هي: أولا، تعزيز وإرساء سيادة القانون وحرية الملاحة والتجارة الحرة؛ وثانيا، السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي بتحسين الترابط؛ وثالثا، الالتزام بالسلام والاستقرار عن طريق بناء القدرات. وبالنظر إلى الواقع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لا تزال المحاولات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة أو الإكراه مستمرة وتكتسب قوة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ونكرر الإعراب مرة أخرى عن معارضتنا القوية لهذه المحاولات. كما نعرب عن تقديرنا لمن أبدوا التزامهم بتسوية المنازعات بالطرق السلمية في بحر الصين الجنوبي، وفقا للقانون الدولي. وفي هذا السياق، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوقوف بحزم وإسماع صوتها بشأن التمسك بسيادة القانون في البحار، والحفاظ على حرية الملاحة والتحليق وحل النزاعات بالطرق السلمية، وفقا للقانون الدولي كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويمكن تحقيق السلام والأمن البحريين من خلال جهود جماعية وشاملة تبذلها الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، تزداد ضرورة تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية من أجل مواجهة التهديدات الناشئة في المحيطات، مثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والنقل من سفينة إلى أخرى، والكوارث الطبيعية، وتعطيل الكابلات البحرية وتلوث البحار. ويمكن التصدي لهذه التهديدات بفعالية عن طريق جهود مشتركة تبذلها الدول ذات الصلة، حيث إن جميع المحيطات مترابطة ولا يمكن فصلها. ولهذا السبب تلتزم اليابان بتعزيز جهود بناء القدرات في هذه البلدان المحتاجة.

وفي الختام، ستواصل اليابان التعاون مع المجتمع الدولي للحفاظ على النظام الدولي الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون وتعزيز هذا النظام حتى تتمكن دول العالم وشعوبه من العيش في سلام واستقرار ورخاء. واليابان مصممة على قيادة الجهود العالمية لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة): ننضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لليونان على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى المهمة جدا في الوقت المناسب. وأشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على العروض الثاقبة التي قدموها هذا الصباح.

منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982 أصبحت حجر الأساس لحوكمة المحيطات. إن موقف سنغافورة من الاتفاقية معروف جيداً؛ فهي تُعد "دستور المحيطات" وتُحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُمارس في ظله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وبصفتها مركزاً دولياً للإبحار والشحن البحري، تُعد المحافظة على خطوط الاتصال البحرية مفتوحة أمراً بالغ الأهمية لسنغافورة. وأود أن أطرح وجهات نظرنا بشأن هذه المسائل.

أولًا، أدت التنافسات الجيواستراتيجية المتزايدة إلى وقوع حوادث في البحار بين القوات البحرية المتنافسة. وكما ورد في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، يجب أن تُبذل جميع الجهود لمواجهة التهديدات البحرية بما يتماشى مع القانون الدولي، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى جانب الصكوك ذات الصلة المتوافقة مع الاتفاقية. ويجب أن تكون جميع الادعاءات البحرية متوافقة مع القواعد ذات الصلة في الاتفاقية، التي تُعد شاملة، كما يجب احترام جميع الحريات والحقوق والالتزامات المنصوص عليها فيها والالتزام بها. وإن أي محاولة لإعادة تفسير أو تطبيق انتقائي لأحكام الاتفاقية يُعرّض الاستقرار القانوني، الذي يعتمد عليه المجتمع البحري العالمي، للخطر.

ثانياً، قد تمتد النزاعات الإقليمية إلى المناطق البحرية المجاورة. فعلى سبيل المثال، أدت هجمات قوات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر إلى تعطيل التجارة وتهديد حرية الملاحة. وفي مثل هذه الأزمات، يُعدّ وجود استجابة دولية منسقة أمراً بالغ الأهمية لاستعادة حرية تدفق الشحن البحري. وفي هذا السياق، شاركت سنغافورة في "عملية حارس الازدهار" في البحر الأحمر عام 2024 كعضو في القوات البحرية المشتركة التي تضم 46 دولة.

ثالثاً، لا تزال القرصنة آفة البحار. ونظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه الظاهرة، فإن التعاون المتعدد الأطراف أمرٌ حاسم. وشاركت سنغافورة في عمليات مكافحة القرصنة متعددة الجنسيات في خليج عدن مع القوات البحرية المشتركة. وعلى المستوى الإقليمي، نستضيف مركز تبادل المعلومات ومركز دمج المعلومات، اللذين تم إنشاؤهما بموجب "اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا"، واللذَين يُمكنان من تبادل المعلومات بسرعة للاستجابة للحوادث في البحر. كما تدعم سنغافورة جهود بناء القدرات لدى الدول الساحلية لتعزيز الوعي البحري وقدرات الاستجابة لديها.

رابعاً وأخيراً، يجب علينا التصدي للتهديدات الناشئة. وتُشكل الهجمات السيبرانية مخاطر جسيمة على البنية التحتية البحرية العالمية. ويُعد الفضاء السيبراني الآمن والقادر على الصمود والقائم على القواعد عنصراً أساسياً في الأمن البحري. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لوضع معايير وقواعد قوية. كما أن الأضرار التي تلحق بشبكات الكابلات البحرية قد تُعطل الاتصال العالمي. فهناك ما بين 150 إلى 200 حادثة كابلات بحرية تحدث سنوياً، وأكثر من 50 منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي. وينبغي على الحكومات العمل مع القطاع الصناعي لتعزيز التعاون وتبني أفضل الممارسات الدولية في حماية الكابلات وإصلاحها. وفي منطقتنا، تعمل رابطة دول جنوب شرق آسيا على تحديث "المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2019" وتعزيز شبكة الكابلات البحرية الإقليمية.

إن هذه التحديات المعقدة التي تُهدد الأمن البحري تتطلب منا العمل المشترك لضمان استمرار السلام والاستقرار وحرية محيطاتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد آرون (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تُشيد إندونيسيا بالجمهورية الهيلينية على عقد هذه الجلسة، وتُرحب بحرارة بفخامة رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس. ونشكر المُقدمين على رؤاهم القيمة.

إن جلسة اليوم مهمة بالفعل، لا للدول الجزرية ودول الأرخبيل مثل إندونيسيا بل للعالم بأسره.

منذ فجر التاريخ، شكّل الترابط في المجال البحري شريان حياة حيوياً للبشرية. وهذا يعني أيضاً أن أي اضطراب في جزء من المحيط قد يتردد صداه في جميع أنحاء العالم، خاصة في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة والمعقدة في هذا المجال، من النزاعات الإقليمية إلى الجرائم المنظمة العابرة للحدود، ومن التوترات الجيوسياسية إلى التدهور البيئي.

ولضمان السلام والاستقرار وسلامة الملاحة البحرية، يود وفدنا تسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن يكون احترام القانون الدولي محور جهودنا. ويجب أن نسترشد بـ"دستور المحيطات" – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – التي يجب أن تبقى الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم المحيطات، بما في ذلك في جهودنا الجماعية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر. لقد أظهرت خبرتنا الجماعية أن حل النزاعات وفقاً للاتفاقية لم يكن فعالاً فحسب، بل كان ضرورياً لبناء الثقة المتبادلة بين الدول. ومن هذا المنطلق، يجب أن نتجنب المطالبات الأحادية والإجراءات القسرية التي تقوض الأمن الإقليمي وسلامة النظام البحري المشترك.

ثانياً، يجب تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي. فبسبب الطبيعة العابرة للحدود والمتعددة القطاعات للتحديات البحرية، لا يمكن لأي دولة، بغض النظر عن قدراتها، أن تواجهها بمفردها. وفي جنوب شرق آسيا، ساعدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحويل منطقة كانت معرضة للنزاعات إلى منطقة يسودها السلام والاستقرار والازدهار. وإندونيسيا ملتزمة بالمساهمة الفاعلة في الجهود الإقليمية، بما في ذلك من خلال "رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي" و "المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا". كما تقود إندونيسيا "المنتدى البحري لرابطة دول جنوب شرق آسيا"، وستستفيد من "الرؤية البحرية للرابطة" لتحديد مجالات التعاون وتعزيز المبادئ المشتركة في تعزيز التعاون البحري.

ثالثاً، يجب علينا بناء هيكل أمني بحري شامل وقابل للتكيف. إن أهمية الأمن في المجال البحري تتطلب منا بناء أساس قوي لمعالجة التحديات في البحر بفعالية. ويجب تعزيز تدابير بناء الثقة، وبرامج بناء القدرات، وتنسيق الأعمال الإنسانية ومدونات السلوك المتجذرة في الحوار والاحترام المتبادل. وفي منطقتنا، يستند الهيكل الأمني البحري إلى "رؤية الرابطة للمحيطين الهندي والهادئ" التي توفر لنا مبدأ واضحاً – وهو أن المحيط يجب أن يكون جسراً، لا ساحة معركة؛ محيطًا للسلام، لا بحراً من الشكوك.

من جاكرتا إلى نيويورك، ومن مضيق ملقا إلى البحر الأبيض المتوسط، تحدّنا جميعاً أنواء اعتماد بعضنا على بعض. وإندونيسيا مستعدة للإبحار قُدماً مع جميع الشركاء – نحو مجال بحري يسوده السلام والأمن والعدالة والمرونة للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد بريز غوتييريز (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غواتيمالا رئاسة اليونان على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا التأمل في التحديات الراهنة أمام الأمن والسلام الدوليين في المجال البحري. كما تُعرب عن تقديرها للمذكرة المفاهيمية المعدة لهذه الجلسة، لا سيما فقرتها الثالثة التي تُشير إلى مسألة الصمود الاقتصادي ورفاهية الشعوب والتنمية المستدامة.

ورغم أن لبلدنا ساحلاً صغيراً نسبياً، إلا أنها تتمتع بموقع جغرافي مميز يتيح لها الوصول إلى كل من المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وهذا العامل الجغرافي، رغم كونه ميزة، يمكن أيضاً أن يُمثل مصدر تهديدات.

وفي هذا السياق، تُعرب غواتيمالا عن قلقها إزاء تصاعد التهديدات العابرة للحدود في الحيز البحري، لا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة. إلى جانب ذلك، لا يزال الصيد غير المشروع والتلوث والاستغلال غير المستدام للموارد من التهديدات البارزة، خاصة للدول الساحلية والجزرية. فكل تلك الأنشطة غير المشروعة لا تُهدد الأمن الجماعي فحسب، بل تُقوض أيضاً التنمية الاقتصادية لبلداننا.

ومن هذا المنطلق، تُجدد غواتيمالا التزامها بتعزيز الآليات المتعددة الأطراف الهادفة إلى ضمان حرية الملاحة، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، وتعزيز الحوكمة البحرية الفعالة، وتُؤكد على أهمية حماية الاستخدامات المشروعة للمحيطات.

كما تُعرب عن تقديرها للجهود التعاونية التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية من خلال برامج المساعدة التي تلبي احتياجات بناء القدرات الاستراتيجية للدول النامية في مجال حوكمة المحيطات وقانون البحار.

تدرك غواتيمالا أن الأمن البحري عنصر ملازم للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من الضروري دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها البحرية والتكنولوجية واللوجستية. فالأمن البحري مصلحة مشتركة يجب الحفاظ عليها بمسؤولية وتضامن ورؤية استراتيجية. ومن سواحلها على المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، تؤكد غواتيمالا من جديد استعدادها لأن تكون شريكًا نشطًا في كفالة استدامة البحار ونشر الأمن والسلام فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ جيانغ دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اليونان على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت بشأن مسألة حاسمة ذات أهمية عالمية.

على مدى السنوات الماضية، ازدادت التهديدات البحرية تعقيداً وحجماً لتشمل طائفة واسعة من التحديات، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر وتخريب البنية التحتية البحرية. وبالإضافة إلى

ذلك، أدى تغير المناخ إلى ظهور مخاطر جديدة، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وظواهر الطقس البالغة الشدة وتغير الطرق التجارية، مما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية. وتداعيات هذه التهديدات على السلام والأمن الدوليين عميقة الأثر. ولمواجهة هذه التحديات، يجب علينا اعتماد نهج عالمي وكلي يدمج التكنولوجيا المتقدمة والأطر القانونية القوية والتعاون الدولي المعزز.

أولا، ينبغي تعزيز التعاون العملي لضمان الأمن البحري العالمي والإقليمي. ومن الممكن أن تردع الدوريات البحرية القائمة على التعاون في المناطق الشديدة الخطورة القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. وينبغي الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة في قدرات المراقبة والكشف والاستجابة واعتماد هذه التكنولوجيات. ويجب على الدول أن تعمل معًا للاستثمار في تدريب الموظفين، مع إبرام اتفاقات دولية لتبادل البيانات وضمان استفادة الدول النامية على نحو عادل من ذلك.. وفي الوقت نفسه، ونظراً لازدياد مخاطر الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية، مثل الموانئ وممرات الملاحة، فإن بروتوكولات الأمن السيبراني الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لمعالجة نقاط الضعف وضمان قدرة البنية التحتية البحرية على الصمود.

ثانيا، هناك حاجة ماسة إلى المزيد من التنسيق المتعدد الأطراف، لا سيما بين هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وبالتآزر مع الآليات الإقليمية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتمسك بدوره ومسؤوليته الأساسيين فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وأن يواصل تقديم إسهامات هامة وملموسة لتعزيز الأمن البحري.

ثالثا، يجب تعزيز الأطر والأدوات القانونية والتنظيمية القائمة للتصدي بفعالية للتهديدات المتغيرة. ويجب أن تتماشى سياسات الدول وقواعدها التنظيمية وسلوكها في البحار مع القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وتنشئ الاتفاقية إطاراً قانونياً شاملاً للمحيطات، يجب أن تُنفذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار ضمنه. ويجب على الدول الوفاء التام بالتزاماتها القانونية بموجب الاتفاقية واحترام سيادة الدول ذات الصلة ومصالحها وأنشطتها الاقتصادية المشروعة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما يتماشى مع القانون الدولي. كما يجب عليها احترام الإجراءات الدبلوماسية والقانونية وضمان حرية وسلامة وأمن الملاحة والتحليق دون اللجوء إلى أعمال من شأنها تعقيد الوضع أو التسبب في حالة توتر.

وترحب فييت نام، بوصفها دولة ساحلية، بجميع الجهود والمبادرات التي تعزز السلامة والأمن البحريين. ونعمل بشكل وثيق مع الشركاء المعنيين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لمنع ومكافحة الجرائم في البحر ولضمان الأمن البحري في بحر الشرق أو بحر الصين الجنوبي. وتشارك فييت نام بنشاط وبشكل بنّاء في الآليات التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التعاون والأمن البحريين. ونواصل تسيير دوريات مشتركة بانتظام ونبقي على آليات لتبادل المعلومات مع البلدان المجاورة، بما في ذلك الصين والفلبين وماليزيا، لإنفاذ القانون البحري والاستجابة لحالات الطوارئ.

ومن أجل صون السلام والاستقرار وحرية الملاحة والتحليق في المنطقة، وكذلك تيسير التسوية السلمية للمنازعات في بحر الصين الجنوبي، تلتزم فييت نام بالعمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين من أجل التنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي لعام 2002 والمضي قدما في المفاوضات من أجل التوصل إلى مدونة لقواعد السلوك للأطراف في بحر الصين الجنوبي بما يتسق مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة رادولوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ويود أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

نشكر اليونان على عقد مناقشة اليوم وعلى تسليط ضوء تمس الحاجة إليه على الأمن البحري بما له من أهمية رئيسية للسلام العالمي والتنمية المستدامة وقدرة الاقتصادات على الصمود.

إننا ندرك التحديات الخطيرة للأمن البحري وسلاسل الإمداد العالمية جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والاتجار بالأشخاص والأسلحة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتتفاقم هذه التحديات بفعل المخاطر الناشئة، بما في ذلك التهديدات السيبرانية والتهديدات الهجينة وتعطيل البنية التحتية البحرية الحيوية، مثل كابلات الطاقة والبيانات ذات الأهمية الحيوية للتجارة العالمية والربط الرقمي. ويوجد في الجبل الأسود إحدى هذه الوصلات الاستراتيجية، ألا وهي، خط الربط الكهربائي البحري مع إيطاليا.

وللتصدي لهذه التهديدات، يواصل الجبل الأسود تعزيز قدراته البحرية بوصفه عضواً ذا مصداقية في المجتمع الدولي. فقد أطلقنا مشروع التحديث البحري الأكثر طموحًا حتى الآن، متمثلا في شراء وبناء سفينتي دورية بالتعاون مع فرنسا. وسيعزز ذلك قدراتنا الوطنية، كما سيسهم في الأمن الأوسع نطاقاً بتمكيننا من المشاركة بفعالية أكبر في العمليات البحرية الجماعية، حيث ستُخصص إحدى السفينتين حصراً لذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، يستضيف الجبل الأسود في شهر حزيران/يونيه المناورات البحرية لعام 2025 التي ستُجرى في إطار مبادرة البحرين الأدرياتي والأيوني لتعزيز قابلية التشغيل البيني وتبادل المعلومات والجاهزية العملياتية لمواجهة التهديدات البحرية في حوض البحرين الأدرياتي والأيوني. كما أن الجبل الأسود جزء منذ عدة سنوات من عملية أتلانتا التي تنفذها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة في القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الجبل الأسود، بالتعاون مع ألبانيا – وقريباً جداً مع اليونان – في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإلمام بالحالة والنهوض بالقدرات وردع الإرهاب البحري في البحر الأبيض المتوسط.

إننا نؤمن بقوة بأن تعزيز الأمن البحري يتطلب عملاً متعدد الأطراف يستند إلى القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويؤكد الجبل الأسود من جديد التزامه الراسخ بدعم الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعالج التهديدات الأمنية البحرية. ونظراً لتعقيد تلك التهديدات، نعتقد أن استمرار

النقاش حول هذا الموضوع في مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية. ونرى أيضاً قيمة مضافة للتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، دعماً لنهج شامل على مستوى المنظومة حيال الأمن البحري.

ختاما، يؤكد الجبل الأسود مجدداً دعمه الكامل للتعاون الدولي لمواجهة التحديات البحرية ويعرب عن استعداده لمواصلة المساهمة في هذا الجهد في البحر من خلال الحوار والشراكات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تسانايزن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لليونان على تنظيم هذا الحدث الذي يأتي في الوقت المناسب.

وتؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وأود عرض بعض الأفكار الإضافية بصفتي الوطنية.

إن ألمانيا مقتنعة تماماً بأن الأمن البحري أمر أساسي للاستقرار العالمي. كما أنه بالطبع شرط أساسي لتحقيق الازدهار الاقتصادي. ويشكل أي تعطيل للطرق البحرية تهديدا مباشرا لسلاسل الإمداد العالمية، بما فيها تلك الخاصة بالمعادن الهامة والغذاء والطاقة. ويمكنني أن أضيف أن هذا الأمر يؤثر أيضاً بشكل متزايد على أوروبا، حيث اكتسب الأمن البحري في بحر البلطيق أهمية إضافية في ضوء بيئة الأخطار الراهنة التي تزداد تعقيداً وصعوبة. ومن أجل التصدي لتلك التحديات العالمية التي تواجه الأمن البحري، تظل ألمانيا مؤيداً ثابتاً لتعزيز التعاون الدولي.

ففي البحر الأحمر، نساهم في حماية النقل البحري في إطار عملية أسبيدس التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي. وفي البحر الأبيض المتوسط، نشارك في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بوصفنا بلد القيادة للقوة البحرية وفي العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني). وفي خليج غينيا، ندعم التعاون الإقليمي بين الدول الساحلية في غرب ووسط أفريقيا في إطار مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. إننا ملتزمون بمساعدة شركائنا في المنطقة في ترجمة مدونة ياوندي لقواعد السلوك إلى وثيقة ملزمة. وفي هذا السياق، دعمنا أيضاً تدريب موظفي الموانئ في المنطقة لضمان سلامة وأمن الموانئ والشحن البحري.

وتطلعاً نحو المستقبل، أريد أن أوضح نقطتين مقتضبتين.

أولاً، نرحب بتناول مجلس الأمن لموضوع الأمن البحري بشكل أكثر انتظاماً. نعتقد أن مثل هذه المناقشات يجب أن تركز على الأمن البحري في مناطق جغرافية محددة وعلى القضايا المواضيعية، مثل تغير المناخ والأمن البحري، والتهديدات البحرية المختلطة والممرات البحرية الحيوية.

ثانياً وأخيراً، تؤمن ألمانيا إيماناً راسخاً بأن الأمن البحري والقانون الدولي مترابطان ترابطاً وثيقاً. لن تصبح محيطاتنا مكاناً أكثر أماناً إلا إذا كانت لدينا قواعد مطبقة وإذا طبقنا جميعاً تلك القواعد ونفذناها. وهذا هو السبب في أن ألمانيا – بصفتها أيضاً البلد المضيف للمحكمة الدولية لقانون البحار – ستظل

ملتزمة التزاماً راسخاً بمجال بحري حر ومفتوح وآمن على أساس القانون الدولي، كما هو مبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونريد أن نرى مجلس الأمن داعماً قوياً في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كويسلر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وباعتبار النمسا بلداً غير ساحلي، فهي لا تملك منفذاً مباشراً إلى البحر، ولكننا ندرك تماماً أن الأمن البحري ليس من شأن الدول الساحلية وحدها. إن جميع الدول هي في الواقع صاحبة مصلحة في أمن محيطات العالم.

أولاً، نؤكد على محورية القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أكثر من مجرد إطار قانوني، فهي ركيزة أساسية للسلام والاستقرار الدوليين. فاحترام القانون الدولي أمر أساسي وشرط أساسي لمكافحة القرصنة وتنظيم طرق الملاحة وحل النزاعات البحرية. وينبغي تطبيق نفس النهج على الظواهر الجديدة، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر.

ثانياً، ندعم أيضاً دور الاتحاد الأوروبي الذي يؤدي دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار البحري. تساهم النمسا في عملية الاتحاد الأوروبي البحرية "أسبيدس" في البحر الأحمر وعملية "إيريني" في البحر الأبيض المتوسط. تنفذ هذه الأخيرة حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا ويوضح كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يتصرف لدعم ولايات مجلس الأمن الحاسمة.

ثالثاً، غالباً ما تكون التهديدات البحرية أيضاً انعكاساً لنقاط الضعف البرية، مثل الاتجار غير المشروع والإرهاب والقرصنة. وبالمناسبة، نحن بصدد عقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب في فيينا في أوائل شهر حزيران/يونيه. كثيراً ما تأتي نقاط الضعف هذه من الحكم الهش أو النزاعات المحلية. لذلك تشجع النمسا على اتباع نهج شامل ووقائي، ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستفيد من خبرات أقسام أخرى من الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

رابعاً، فيما يتعلق بالصلة بين المناخ والأمن، يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر وجود بعض الدول الأعضاء. ويمكن أن تتسبب الأعمال غير القانونية في البحر – من الانسكابات النفطية إلى الهجمات على السفن – في أضرار بيئية مدمرة. وتشدد النمسا على أن جهود الأمن البحري يجب أن تضم التكيف مع تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام لموارد المحيطات، لأنها تهديدات أمنية ذات آثار بعيدة المدى.

أخيراً، نؤيد بقوة وقف إطلاق النار لمدة 30 يوماً في سياق الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا. وكما ذكر ممثل رومانيا اليوم، يمكن أن يكون وقف إطلاق النار البحري عنصراً أساسياً في الطريق إلى السلام.

يسترشد ترشيح النمسا لعضوية مجلس الأمن للفترة 2027–2028 بالتزامنا بالقانون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة والنهج الشامل للسلام. تنطبق هذه المبادئ في البحر تماماً كما تنطبق على اليابسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فينهاس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد البرتغال بالرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها المناسب.

تدرك البرتغال، بصفتها دولة بحرية لديها واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية الخالصة في أوروبا، و 11 جزيرة مأهولة ويعيش ثلاثة أرباع سكانها في المناطق الساحلية، أن الأمن البحري ليس مصدر قلق بعيد – بل هو واقع يومي. ترتبط سيادتنا وأمننا الاقتصادي والبيئي والإنساني ارتباطاً وثيقاً بأمن البحار.

وقد تزايدت التهديدات البحرية في السنوات الأخيرة، من حيث الحجم والتعقيد. في الواقع، وفقاً للمنظمة البحرية الدولية، تضاعف عدد الحوادث هذا العام تقريباً مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وتؤدي الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن إلى تفاقم التوترات القائمة في المنطقة، مما يزيد من تعطيل التجارة العالمية من خلال زيادة تكاليف الشحن وانبعاثات الغازات الدفيئة. ولا يزال المهربون يستخدمون البحر الأبيض المتوسط كطريق للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والأسلحة. وفي خليج غينيا، تؤدي الزيادة المتفشية في أعمال القرصنة وسرقة النفط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة. كل هذه الأنشطة مترابطة على نحو متزايد. وتؤدي هذه التهديدات المركبة إلى زعزعة استقرار المناطق وإضعاف سلطة الدولة وتعريض الأرواح للخطر. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد تعامل مع تهديدات محددة للأمن البحري على مر السنين، إلا أنه نادراً ما عالجها بطريقة منهجية.

وفي مواجهة تلك التهديدات، تعتقد البرتغال أن أساس استجابتنا يجب أن يكون القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها دستور محيطاتنا، ضرورية للتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن البحري، وضمان حرية الملاحة وتعزيز سيادة القانون في البحار. كما أننا بحاجة إلى تعاون مستدام في البحر. وتساهم البرتغال بنشاط في عمليات الاتحاد الأوروبي التي تترجم هذا الالتزام إلى عمل – من عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط إلى عملية أتالانتا قبالة سواحل القرن الأفريقي. كما تدعم البرتغال أيضاً الوجود البحري المنسق للاتحاد الأوروبي، لا سيما في خليج غينيا. إن امتلاك زمام الأمور محلياً والتنسيق الإقليمي أمران حاسمان. تُعد تدابير المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لهيكل ياوندي مثالاً جيداً على تعزيز الوعي المشترك بالأوضاع والاتساق التشغيلي. كما أننا نستضيف في لشبونة مركز التحليل والعمليات البحرية لمكافحة المخدرات – وهو منتدى فعال للغاية للتعاون المتعدد الأطراف والأقاليمي للتصدي لتهريب المخدرات عن طريق البحر.

ومن خلال تعزيز أوجه التآزر بين المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي والإجراءات الأمنية، من المرجح أن تتمكن الدول والمنظمات الدولية من معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المعقدة. إن بناء القدرات أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يكون مصمماً خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل دولة وخصائص التهديدات التي تواجهها. وتعتبر مشاريع مثل مشروع دعم الأمن البحري المتكامل في غرب أفريقيا، وهو مشروع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يموله الاتحاد الأوروبي وتديره وتشارك في تمويله البرتغال، وبرنامج الزمالات المشتركة بين الأمم المتحدة والبرتغال في مجال المحيطات، أمثلة جيدة على كيفية بناء القدرات في مجالي الأمن البحري والحوكمة البحرية. واستكمالاً لتلك الجهود، أدى مركز الأطلسي،

الذي أنشئ في عام 2021 ويضم بالفعل 26 دولة عضواً، دوراً مهماً في هذا المجال. يقوم المركز بتقييم التهديدات وتيسير الحوار السياسي وتوسيع نطاق المعرفة وتنفيذ مشاريع بناء القدرات المتعددة الأطراف، مما يعزز الأمن الجماعي والاستقرار في المجال البحري. علاوة على ذلك، تشجع البرتغال مجلس الأمن على النظر في بعض الإجراءات من أجل الانتقال من الاستجابة التفاعلية للأزمات إلى المشاركة المستمرة والوقائية.

أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يعالج الأمن البحري بطريقة شاملة ومنهجية، مع تكليف الأمين العام بتقديم تقارير منتظمة والدعوة إلى عقد اجتماعات مواضيعية تتجاوز الاستجابات القائمة على الحوادث.

ثانياً، إن إعادة التأكيد على مركزية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار داخل مجلس الأمن هو مساهمة هامة في إرساء نظام قائم على القواعد في البحار.

ثالثاً، إن تعزيز انخراط المجلس في الهياكل الإقليمية للأمن البحري – مثل هيكل ياوندي – من خلال دمج الإحاطات المنتظمة ودعم المساعدة التقنية من خلال آليات الأمم المتحدة، يمكن أن يسهم أيضاً في منع التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري.

رابعا وأخيرا، يجب على المجلس أن يشجع إدراج الأمن البحري في ولايات عمليات السلام حيثما كان ذلك مناسبا، ولا سيما في المناطق التي يعزز فيها عدم الاستقرار في البحر والبر بعضه بعضاً.

وستظل البرتغال ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لضمان أن تظل بحارنا مفتوحة وآمنة وتحكمها سيادة القانون. وهذه أولوية واضحة لترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027–2028.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد غوسبودينوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى جارتنا اليونان على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن تعزيز الأمن البحري.

وتكتسب المناقشة اليوم أهمية خاصة وستساهم في دعم الأمن البحري وفهم موضوعه المعقد على نحو أفضل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مسألة الأمن العالمي. ويتزايد الطلب على إجراء مناقشة متعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع لأنه يهم كل بلد على حد سواء، بغض النظر عما إذا كان ساحليا أو غير ساحلي. وبلغاريا على أهبة الاستعداد للمشاركة مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الأمنية البحرية، وتؤكد التزامها بحرية الملاحة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

إن التهديدات التي تواجه الأمن البحري سببها الإنسان، بعكس التهديدات التي تواجه السلامة البحرية، وهي تشمل القرصنة؛ والهجمات المسلحة في البحر؛ والأنشطة الإرهابية؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص؛ والضغوط البيئية الناجمة عن تغير المناخ والاستيلاء على الشحنات. وهذه الأخطار أخطار متغيرة وهجينة بشكل متزايد، حيث تدمج عناصر النزاع التقليدي والحرب غير التقليدية. وتتطلب

حماية الحيز البحري من التهديدات والأعمال غير المشروعة المتعمدة جهوداً مشتركة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويمكن تحقيق الأمن البحري باتباع نهج شامل تشارك فيه السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين. ويتطلب ضمان الأمن البحري أيضاً شراكات قوية ودائمة بين السلطات المدنية والعسكرية.

ولا يستلزم التعاون الناجح في مجال الأمن البحري تحديد أصحاب المصلحة المتنوعين من حيث قوتهم ونفوذهم فحسب، بل يتيح أيضاً تنمية القدرات التشغيلية وتعزيزها بشكل متبادل. والاضطلاع بالمراقبة وتبادل المعلومات هما الخطوتان الأوليتان لتكون أي عملية تعاون عملية وناجحة ومبنية على الثقة والاطمئنان وتهدف إلى التوصل لإلمام مشترك بحالة المجال البحري.

وباعتبار بلغاريا دولة ساحلية على البحر الأسود، فهي تؤمن بالتجربة الإيجابية للأمن البحري كأمن تعاوني، كما يساورها قلق بالغ بشأن التهديدات المستمرة في البحر الأسود والمنطقة المجاورة له بسبب الحرب العدوانية للاتحاد الروسي في أوكرانيا وعمليات الأسطول الروسي الخفي. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أهمية التعاون في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأسود، وأن أشير إلى الكتيبة البحرية المعنية بالتدابير المضادة للألغام في البحر الأسود كمثال على الالتزام المتبادل بين الدول المتحالفة في البحر الأسود للتصدي لخطر الألغام وضمان سلامة حركة المرور البحري.

والأمن البحري في منطقة البحر الأسود بالغ الأهمية، وينبغي رفض أي محاولة للحد بالقوة من هذه الحرية بصرامة.

وقد أبرزت التحديات الأمنية في منطقة البحر الأسود الحاجة إلى تكثيف العمل على بناء الطاقة والنقل والربط الرقمي في هذه المنطقة. وتشارك بلغاريا في مشروع الكابل البحري للبحر الأسود الذي ستُنشأ بموجبه وصلات موازية للكهرباء وكابلات الألياف البصرية البحرية عبر البحر الأسود. ويستجيب تعزيز تطوير البنية التحتية الإقليمية والربط الإقليمي للتحديات الأمنية المحلية ويتوافق أيضاً مع أهمية منطقتنا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي.

واقتناعا من بلغاريا بأن التعاون أساسي لحل المسائل المتعلقة بالأمن عموماً والأمن البحري خصوصاً، فقد بلغت المراحل النهائية من التحضير لرئاسة منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، التي ستبدأ في 1 تموز/يوليه. وخلال فترة رئاستنا، نود أن نطرح مناقشات بشأن النمو الأزرق والربط، مع الحفاظ على منظومتها البيئية كتراث طبيعي قيّم وحماية الموارد البحرية والساحلية على السواء. وسيتعين علينا بذل المزيد من الجهود للحفاظ على طابع المنظمة كنموذج للتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف وتعزيز مجتمع مبني على التعاون والقيم المشتركة.

ختاماً، تلتزم بلغاريا بالمبادرات الإقليمية والعالمية التي تضمن الملاحة الآمنة والحرة مع التصدي الشامل للتهديدات الأمنية البحرية. ونحن مقتنعون بأن التحديات الجيوسياسية الحالية في البحر والبر والفضاء لا يمكن معالجتها إلا من خلال الحوار والتعاون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبالرئاسة اليونانية على قيادة المجلس هذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام ولمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتبصرة هذا الصباح.

إن الأمن البحري لا يقتصر على الملاحة وحدها؛ بل يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام الدولي والتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وإذ أن الطرق البحرية تكفل نقل أكثر من 90 في المائة من التجارة العالمية عن طريق البحر، فإن التهديدات التي تتعرض لها هذه الطرق تهدد سلاسل الإمداد الحيوية وتقوض الأمن الغذائي وأمن الطاقة وسبل عيش الملايين.

ويتزايد ترابط الأنشطة البحرية غير المشروعة مثل القرصنة والسطو المسلح والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والإرهاب البحري والاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، مع ما يترتب عن ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار على الصعيد العالمي.

وتشكل التهديدات الأخيرة في البحر الأحمر تذكيرا صارخا بمدى سرعة تصاعد انعدام الأمن البحري وتأثيره على الصعيد العالمي. وتستدعي هذه التحديات المعقدة استجابات منسقة ومتعددة الأطراف ترتكز على التعاون الدولي.

وبالنسبة لموزامبيق، فإن الأمن البحري ليس مفهوماً مجرداً بل حقيقة واقعة. ففي عام 2010، اختُطفت سفينة موزامبيقية في قناة موزامبيق. وقد أُتيح إنقاذ الطاقم بأمان بفضل التعاون الدولي السريع، ولا سيما بمساعدة القوات البحرية الهندية. وأظهرت تلك التجربة الطابع العالمي للتهديدات البحرية وقوة التضامن والتعاون في التصدي لها.

ولذلك تؤكد موزامبيق من جديد على مركزية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، باعتبارها الأساس القانوني للإدارة البحرية. ونحث جميع الدول على التقيد بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تظل دستورنا للمحيطات، وتنفيذها بالكامل. كما نشدد على أهمية التنفيذ الكامل وعلى الصعيد العالمي للأطر ذات الصلة التي وُضِعَت تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية.

وعلى المستوى الإقليمي، تدعم موزامبيق الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 للاتحاد الأفريقي، واستراتيجية الأمن البحري المتكاملة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومذكرة التفاهم بشأن الرقابة على السفن من قِبل دولة الميناء في المحيط الهندي. فهذه الصكوك حيوية للتنسيق والمراقبة والإنفاذ وبناء القدرات والاستجابة المنسقة.

ونثني على اهتمام مجلس الأمن المستمر بالتهديدات البحرية، بما في ذلك من خلال القرارات 1814 (2008) و 1838 (2008) و 2018 (2011) و 2039 (2012) و 2240 (2015) و 2634 (2022). وتعزز هذه الصكوك المبدأ القائل بأن الأمن البحري جزء محوري من ولاية المجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على خمس أولويات من وجهة نظر موزامبيق.

أولاً، استمرار انخراط المجلس ضروري. يجب على مجلس الأمن أن يبقي التهديدات البحرية قيد نظره وأن يتصرف بحزم للحفاظ على السلام والأمن في البحر.

ثانياً، يجب معالجة الأسباب الجذرية. غالباً ما تنبع الجريمة البحرية من الظروف السائدة في البر، مثل الفقر والبطالة وأوجه القصور التي تعتري الحوكمة. إن معالجة هذه العوامل أساس الأمن البحري الدائم.

ثالثاً، يجب تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية. ونحن نحث على التنفيذ الكامل للصكوك القانونية ذات الصلة وندعو إلى تقديم الدعم الدولي لتعزيز الجهود الوطنية لمحاكمة الجرائم البحرية وسد الثغرات في مجال الإنفاذ.

رابعاً، يجب تعزيز أطر الأمن التعاوني. يجب توسيع نطاق التنسيق الإقليمي ليتناسب مع الحجم المتغير للتهديدات البحرية وتعقيدها، ضمن أطر عمل مثل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 لمنصات تبادل المعلومات.

وأخيراً، هناك حاجة للاستثمار في بناء القدرات. إن الاستثمار في أنظمة المراقبة والقدرات البحرية والبنية التحتية للموانئ والموظفين المدربين أمر بالغ الأهمية. هناك حاجة إلى دعم دولي أكبر لتمكين الدول الأفريقية من تأمين مياهها.

يدعم الأمن البحري الاقتصاد الأزرق ويحمي السيادة الوطنية ويصون السلام الإقليمي. ويجب تناوله بشكل كلي – يربط بين الأمن والتنمية والإشراف البيئي والعدالة.

وفي الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها بالعمل مع الشركاء، القريبين والبعيدين، من أجل ضمان بقاء بحارنا مساحة مشتركة من السلام والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبصفتي الوطنية، أود أن أشكر الرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المهمة. في الواقع، يرتبط الأمن البحري ارتباطاً وثيقاً بتعددية الأطراف بشكل عام، وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب تماماً.

يتصدر بحر البلطيق اليوم طليعة المخاوف الأمنية البحرية الناشئة. إن الأحداث الأخيرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإستونيا – حيث رفضت ناقلة نفط تابعة للأساطيل الخفية لا تحمل أي علم وخاضعة لجزاءات تفرضها المملكة المتحدة التفتيش ورافقتها طائرة مقاتلة روسية، منتهكة المجال الجوي الإستوني – توضح هذا التطور المثير لبالغ القلق. تؤيد ليتوانيا تأييدا تاما الخطوات التي اتخذتها إستونيا لضمان السلامة والأمن البحريين، وفقا للقانون الدولي.

كما نشعر بالقلق إزاء استيلاء روسيا على سفينة شحن مملوكة لليونان عابرة من ميناء إستوني. وهذا مثال واضح آخر على السلوك المتهور والاستفزازي من قبل عضو دائم في المجلس، يتجاهل التزاماته الدولية.

وقد شهدت منطقة بحر البلطيق في الآونة الأخيرة تزايد عدد السفن الروسية المسماة بالأسطول الخفي – وهي ناقلات قديمة وسيئة الصيانة تعمل في كثير من الأحيان من دون تأمين وأفراد طاقمها غير مؤهلين. ولا تشكل هذه السفن مخاطر كبيرة على السلامة البحرية والبيئة فحسب، بل وتعرض أمن البنية التحتية تحت سطح البحر للخطر. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحده، تضرر ما لا يقل عن 11 كابلًا تحت البحر وخط أنابيب واحد في بحر البلطيق، معظمها بسبب سفن الأسطول الخفي التي تجر المراسي في قاع البحر.

واستجابة لهذه الحوادث، اتخذنا تدابير لتحديث إطارنا القانوني. وكجزء من جهودنا الدولية، انضمت ليتوانيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى البيان الدولي المشترك الذي بادرت به الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أمن الكابلات البحرية وقدرتها على الصمود في عالم تسود الرقمنة كافة أركانه. ولكن، يجب بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه التحديات بفعالية. وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطاراً قانونياً متيناً لحماية البنية التحتية تحت الماء، ولكن تنفيذها الفعال أمر ضروري. يجب على دول العلم ممارسة الولاية القضائية والرقابة الفعالة على سفنها، بما يضمن عدم تعريض السفن التي ترفع أعلامها البنية التحتية الحيوية تحت سطح البحر للخطر. وفي الوقت نفسه، فإن مسألة ما إذا كانت السفن التي لا تحمل علمًا وليس لها ولاية قضائية واضحة مشمولة تماما باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تظل مسألة غير محسومة.

إن حماية تلك البنية التحتية الحيوية مسؤولية مشتركة. وفيما يتعلق بالأسطول الخفي، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وقف بيع ونقل الناقلات القديمة إلى كيانات غامضة وغير ممتثلة، حيث أن تلك السفن غالباً ما ينتهي بها المطاف ضمن الأساطيل الخفية التي تهدد السلامة والأمن البحريين.

ويزداد توتر البيئة الأمنية البحرية الأوسع نطاقاً في منطقة البحر الأسود بسبب العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا. لقد هاجمت روسيا ودمرت باستمرار البنية التحتية لتصدير الحبوب الأوكرانية في البحر الأسود وموانئ الدانوب. كما انسحبت روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي تدعمها الأمم المتحدة واستفادت من ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والأسمدة.

لا ينبغي مكافأة روسيا على استخدام الغذاء كسلاح. وينبغي عدم تجديد مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية. لم تعد هناك حاجة إلى مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بالتزامن مع مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي أتاحت توفير الحبوب الأوكرانية للمستهلكين على صعيد العالم. كما أن فائدتها بالنسبة للإمدادات الغذائية العالمية محل شك، في حين أن التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة كبيرة.

لا يمكن معالجة الأمن البحري بشكل كامل من دون الاعتراف بأحد التهديدات التي طال أمدها ولكن يستخف بها، ألا وهو الذخائر الملقاة في قاع البحار، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية الملقاة في البحار.

ونلاحظ القلق العالمي المتزايد وندرك أن مسألة الذخائر الملقاة في قاع البحار تتجاوز مسألة حماية البيئة وتصبح مسألة أمن. منذ عام 2010، قادت ليتوانيا الجهود الدولية في هذا الصدد، حيث بادرت بطرح أول قرار للجمعية العامة بشأن التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار. وتم اعتماد التحديث الأخير بالإجماع في عام 2023 برعاية أكثر من 50 بلدا.

وتدعو ليتوانيا إلى اتخاذ خطوات عملية للمضي قدما، بما في ذلك استكشاف طرائق إنشاء قاعدة بيانات طوعية للذخائر الكيميائية الملقاة في البحر بشأن مواقع الإغراق وأنواعها وكمياتها وحالتها الراهنة حيثما أمكن.

ليتوانيا دولة بحرية، تشارك في المبادرات الدولية التي تدعم التعاون البحري والتجارة البحرية وتساهم في الأمن الغذائي وأمن الطاقة على صعيد العالم. وتتيح مبادرة البحار الثلاثة سريعة التطور، والتي انضمت إليها اليونان مؤخراً، فرصة أمام أوروبا لتوسيع محور الربط بين الشمال والجنوب، مما يوفر قوة دافعة للتعاون والنمو متعدد الأوجه. ويتيح لنا ذلك أيضاً تحسين روابط النقل وتنويع مصادر الطاقة وطرقها وإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعامل مع الأمن البحري باعتباره مسألة مسؤولية مشتركة – لحماية بحارنا ودعم عملية صنع القرار المستندة إلى العلم ودعم القانون الدولي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الإطار القانوني الذي يجب أن تتم في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وعلينا أن نقر بالمساهمة المهمة للاتفاقية في التنمية المستدامة وفي السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين جميع الدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد يوسا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر البعثة الدائمة لليونان على دعوتها للمشاركة في هذه المناقشة المهمة وعلى عملها الدؤوب بصفتها رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر. ونرحب بمشاركة رئيس وزراء اليونان، السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس؛

لقد دعتنا الرئاسة اليونانية في أنسب توقيت لتقييم موضوع ذي طابع عالمي من حيث النطاق والاهتمام، نظراً لأن تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي يهمنا جميعاً. ونرى من المناسب أن نضيف ضرورة ممارسة تعددية الأطراف على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الأمن الجماعي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وتتماشى مصالح الأمن البحري لدينا تماماً مع القرارات التي اتخذها المجلس. وندين هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. ويؤسفنا أن هذه الهجمات تؤثر على استقرار سلاسل الإمداد والتنمية الاقتصادية، مما يتسبب في تعطيل كبير للتجارة الإقليمية والعالمية، ويعيق التدفق الطبيعي للأغذية والوقود والمساعدات الإنسانية الضرورية وغيرها من السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم.

وبموجب المبادئ المذكورة أعلاه، فإننا نعرب عن دعمنا القوي لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام من خلال مبعوثه الخاص لليمن.

وتشارك بيرو، بصفتها عضواً في المنظمة البحرية الدولية وخاصة مجلسها، في وضع أعلى معايير السلامة والأمن البحري، مع إعطاء الأولوية للتأكيد على الأهمية الحيوية للحفاظ على حرية الملاحة. ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار المتعلق بالأمن البحري في منطقة البحر الأحمر الذي اعتمدته لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في دورتها 108، والذي تشجع الفقرة 11 منه جميع الأطراف على تقديم المعلومات ذات الصلة إلى المنظمة البحرية الدولية، حسب الاقتضاء.

ولذلك، وفي إطار التزامنا بالحوكمة البحرية الدولية، وفي سياق رغبتنا في مواصلة التعاون في هذا الصدد بصفتنا عضواً في مجلس المنظمة البحرية الدولية لعامي 2026 و 2027، وفي إطار الدورة 110 للجنة التي ستعقد في حزيران/يونيه المقبل، وبدعم من الدول الأعضاء الأخرى، سنواصل دفع الاقتراح الذي قدمته بيرو في نيسان/أبريل، والهادف إلى تعزيز استخدام المراكز الدولية لتبادل المعلومات البحرية من أجل ربط الجهود الرامية إلى مكافحة التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة في القطاع البحري.

ويشدد الاقتراح على أهمية وجود شبكة متكاملة من المراكز الدولية لتبادل المعلومات البحرية أو الهيئات المماثلة لتوقع الحوادث والتهديدات ومنعها وتنسيق التعامل معها بشكل فعال، وبالتالي تعزيز حماية التجارة الدولية والبيئة البحرية.

وتتولى القوات البحرية البيروفية حاليا مسؤولية مركز دمج المعلومات البحرية لأمريكا اللاتينية، حيث يتم جمع المعلومات البحرية وتحليلها من أجل التصدي للتهديدات المشتركة، مثل مكافحة القرصنة؛ والسطو المسلح؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والأسلحة؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

وفي هذا الصدد، اقترحت بيرو في آذار/مارس، وبدعم من بلجيكا وكولومبيا وإكوادور والهند، إدراج تلك التهديدات بطريقة أشمل في الخطة الاستراتيجية للجنة القانونية للمنظمة البحرية الدولية.

وختاماً، أود أن أحث الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية على تعزيز هذا الترابط من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة بالتهديدات المذكورة أعلاه، من خلال نهج وقائي، وعلى توفير الموارد التقنية والمالية لهذه الغاية، لضمان تطوير هذا الترابط وتعزيزه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أستراليا دولة بحرية بارزة ذات خط ساحلي يربط بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الجنوبي. إننا نعتمد بشكل كبير على وجود مجال بحري حر ومفتوح وآمن ينظمه القانون الدولي. ونرحب بالموضوع الذي تركز عليه المناقشة اليوم، لأننا نتفق على أن التهديدات والاضطرابات التي يتعرض لها الأمن البحري مستمرة في الظهور والتطور، وأن ذلك يشكل مصدر قلق لمجلس الأمن.

وستسعى أستراليا باستمرار من أجل عالم تُحل فيه النزاعات بالطرق السلمية، وفقا للقواعد والأعراف المتفق عليها. وعندما تنشأ المنازعات البحرية، من الضروري ألا تكتفي الأطراف باحترام القانون الدولي فحسب، بل أن تستخدم أيضاً أطره وآلياته القائمة لتسوية هذه المنازعات. ونؤكد على الأهمية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد الإطار القانوني الذي ينظم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

ونرفض المطالبات البحرية المفرطة وغير القانونية التي تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن التصرفات التي تحد من قدرة الدول الأخرى على ممارسة حقوقها السيادية غير مقبولة، وكذلك النشاط الذي يعيق حرية الملاحة والتحليق.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء السلوك الذي ينطوي على مخاطر سوء التقدير والتصعيد، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، حيث شهدنا أعمالا خطيرة وعدوانية، بما في ذلك ضد الفلبين.

كما تدين أستراليا الهجمات على الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. فقد أدت الضربات الإرهابية الحوثية التي استهدفت الملاحة التجارية إلى تعطيل كبير في حقوق وحريات الملاحة والتجارة الدولية والأمن البحري، وهو أمر غير مقبول. وفي الوقت نفسه، تسبب التدمير المتعمد للكابلات البحرية في بحر البلطيق وأماكن أخرى في إلحاق الضرر الاقتصادي وغيره من الأضرار بمجتمعنا العالمي المترابط. وكما تكشف تلك القضايا، هناك حاجة واضحة للتعاون العالمي والإقليمي لضمان احتواء حوادث الأمن البحري وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وتعمل أستراليا مع شركائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة تحديات الأمن البحري الإقليمي. وفي جنوب شرق آسيا، نستثمر في بناء شراكات لتحسين الوعي بالمجال البحري، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد البحرية وحماية البيئة البحرية، ودعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما نؤكد من جديد دعمنا الراسخ والمستمر لوحدة رابطة دول جنوب شرق آسيا ودورها المركزي والتنفيذ الفعال لمنظور الرابطة بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وفي المحيط الهادئ، نعمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتعمل أستراليا أيضا مع الاتحاد الأوروبي وآخرين لدعم ترسيم الحدود البحرية في المحيط الهادئ، التي يجب الحفاظ عليها من تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي المحيط الهندي، نقوم بدور ريادي في تعزيز قدرات الأمن البحري، لا سيما من خلال رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي.

ونؤيد نداء اليونان للاستفادة من المنظمات الدولية المعنية لمواجهة تحديات الأمن البحري وحماية وتعزيز الالتزام بالأطر القانونية القائمة. إن أستراليا عضو مؤسس في المنظمة البحرية الدولية وتواصل التأكيد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وما زلنا على موقفنا الراسخ بأن القانون الدولي والتعددية هما أساس ازدهارنا وأمننا المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ جنوب أفريقيا اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو 2025.

كما أننا نقدر الفرصة التي أتاحتها هذه المنقاشة المفتوحة الرفيعة المستوى حول تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي من أجل تحقيق الاستقرار العالمي.

وعلى الرغم من أن الأمن البحري ضروري للاستقرار العالمي – ضمان حماية طرق التجارة الحيوية وشبكات النقل البحري – يجب أن نشدد على الحاجة إلى نهج شامل يعالج أيضاً التهديدات البرية للأمن البحري. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة.

يتم نقل أكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية عن طريق البحر، ويتدفق 97 في المائة من البيانات العالمية عبر الكابلات البحرية. ومع ذلك، فإن التهديدات مثل القرصنة والإرهاب والسطو المسلح في البحر والاتجار غير المشروع تشكل تحديات كبيرة للاستقرار العالمي. ويشكل تعطل الطرق البحرية تهديداً مباشراً للأمن الغذائي الدولي والمعادن الحيوية وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية والاستقرار الاقتصادي. لقد أصبح الأمن البحري مجالاً هاماً من مجالات التركيز المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، مع التصعيدات الأخيرة في مناطق مثل البحر الأحمر والتهديدات التي تتعرض لها طرق التجارة البحرية ونقاط الاختناق الاقتصادية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي.

أما في أفريقيا، فقد تجلى انعدام الأمن البحري في أعمال القرصنة، لا سيما قبالة خليج غينيا والقرن الأفريقي. ولكن من الواضح أن ذلك ليس هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار، بل هو أحد أعراض النزاعات والأزمات البرية.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء تزايد انعدام الأمن البحري، ولا سيما الأنشطة غير المشروعة المتفاقمة بسبب الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولمواجهة هذه التحديات، علينا تعزيز الجهود الدولية لمواجهة التهديدات الأمنية البحرية. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

ويجب أن نستثمر في بناء القدرات الوطنية وتدريب قوات الأمن البحري، خاصة في المناطق المعرضة للتهديدات الأمنية. وينبغي لنا التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي تنظم الحيز البحري وتكافح انعدام الأمن البحري، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – وهي صك قانوني رئيسي أرسى النظام في إدارة المحيطات وأتاح الحد من النزاعات الإقليمية وصون أعالي البحار للجميع والاستخدام المستدام لموارد محيطاتنا – أو الانضمام إلى هذه الصكوك. وهناك عنصر آخر هو تعزيز تبادل المعلومات والتعاون في مجال الاستخبارات بين الدول لمنع وقوع حوادث الأمن البحري والاستجابة لها. وينبغي لنا أيضا إجراء عمليات وتدريبات مشتركة لبناء الثقة والتعاون بين الدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا تشجيع الشراكات الإقليمية والعالمية لتعزيز التعاون والتنسيق بشأن مسائل الأمن البحري. ويجب علينا وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للأمن البحري تعالج الأسباب الجذرية للأخطار التي تهدد الأمن البحري، كما تعزز الاستخدام المشروع للمحيطات وإمكانية الوصول إليها وحماية أرواح الناس في البحر وسبل عيش المجتمعات الساحلية وأمنها. ويجب علينا استكشاف إمكانية استخدام تكنولوجيات جديدة للتخفيف من انعدام الأمن البحري. وأخيرا، ينبغي أن نعزز التعاون القضائي بين الدول، بما في ذلك تسليم مرتكبي الجرائم في البحر.

وفي الختام، لا بد من وحدة المجتمع الدولي لإيجاد حلول مستدامة للتخفيف من آفة انعدام الأمن البحري المتزايدة. وينبغي أن يستند ذلك إلى نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية التي تعود في المقام الأول إلى البر ولكنها تتجلى في المجال البحري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس.

السيد ميتاربان (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر اليونان على عقد هذه المناقشة، التي تكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بتعزيز هيكل الأمن البحري العالمي والاستقرار العالمي.

تتمتع موريشيوس، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى، بحقوق سيادية على موارد تمتد عبر مناطق بحرية شاسعة. ورغم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتبر نفسها غالبا دولا محيطية كبيرة، فإنها تفتقر إلى القدرة على إنفاذ حقوقها بصورة مستقلة بموجب القانون الدولي، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى عدم كفاية قدرات المراقبة البحرية. وستركز مساهمة موريشيوس في هذه المناقشة على المراقبة البحرية باعتبارها شرطا أساسيا بالنسبة لمشهد الأمن البحري الأوسع نطاقا.

إن العجز عن ممارسة المراقبة البحرية بفعالية يؤثر على الأمن الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية التي غالبا ما تكون مواردها الطبيعية الأخرى قليلة أو منعدمة. فلدى موريشيوس، على سبيل المثال، منطقة اقتصادية خالصة تزيد مساحتها حوالي 000 1 مرة على مساحتها البرية. والواقع أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يحق الحصول على مناطق اقتصادية خالصة كبيرة بموجب النظام الأرخبيلي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونرى أن التعاون الإقليمي أمر أساسي في المراقبة البحرية لضمان الحفاظ على الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي وممارستها الفعلية. فلا بد للدول تجميع مواردها وإنشاء آليات مراقبة إقليمية تعمل في إطار نظم عالمية متكاملة. وترتبط المراقبة البحرية ارتباطا وثيقا بإنفاذ الحقوق الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي يمكن أن تكون للحوادث التي تقع في البحر، مثل انسكابات النفط، آثار كارثية لا على البيئة فحسب ولكن أيضا على الأمن الاقتصادي لهذه الدول.

وتقع موريشيوس في وسط المحيط الهندي، الذي يمر عبره أكثر من نصف التجارة العالمية المنقولة بحرا. ويمر حجم كبير من تجارة النفط العالمية عبر هذا المحيط. ويلزم اتخاذ تدابير أمنية متينة والتعاون على الصعيد الدولي لحماية مصالح الدول الساحلية وأمنها. في محاولة لتعميق هيكل الأمن البحري الإقليمي وتوسيع نطاقه، استضافت موريشيوس خلال السنوات القليلة الماضية ثلاثة مؤتمرات للأمن البحري في المنطقة. وتلتزم موريشيوس أيضا بتنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 والعمل على إنشاء آلية إقليمية لتعزيز التعاون بين الدول الساحلية والمجتمع الدولي على تحسين الأمن البحري والإدارة البحرية.

وتعتقد موريشيوس اعتقادا راسخا أن التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية ومبادرات بناء القدرات أمور أساسية لتعزيز الأمن البحري. فلا يمكن أن يحدث تحسن كبير في قدرات المراقبة البحرية دون دعم من المجتمع الدولي. إن الأمن الاقتصادي والقدرة على الصمود عنصران أساسيان من عناصر الأمن الشامل اللازم للحفاظ على الاستقرار العالمي، وموريشيوس مقتنعة بأن المناقشات مثل التي نجريها اليوم ستسهم بشكل إيجابي في التعاون الإقليمي والعالمي لتحسين المراقبة البحرية وتعزيز الأمن للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة.

نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

نحن الإستونيين، ما فتئنا نعتبر أنفسنا أمة بحرية، على غرار اليونانيين. ويمثل بحر البلطيق أكثر من نصف حدود إستونيا، وما انفك مصدرا للغذاء وطريقا تجاريا رئيسيا عبر تاريخنا. وتقع على عاتق إستونيا، باعتبارها دولة ساحلية، مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالتخفيف من المخاطر التي تهدد السلامة والأمن البحريين في منطقتنا وخارجها.

وأود أن أركز على الحالة الأمنية في بحر البلطيق – أولا، ما يسمى الأسطول الخفي، وثانيا، الطاقة والاتصالات تحت سطح البحر.

منذ بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، ازداد بشكل كبير عدد السفن الضالعة في أنشطة غير مشروعة – بما في ذلك في بحر البلطيق – والمتهربة من الامتثال للوائح المتعلقة بالسلامة أو البيئة. ويُستخدم ما يسمى الأسطول الخفي، الذي يتألف مما يصل إلى 000 2 سفينة لا تستوفي المعايير المطلوبة، لتجنب الجزاءات وتمويل الحرب الروسية ضد أوكرانيا. ويُستخدم الأسطول الخفي لنقل النفط الخام والمنتجات النفطية القادمة من روسيا أساسا. وغالبا ما تكون السفن في حالة سيئة وغير مشمولة بغطاء تأميني موثوق به. وهي تشكل تهديدا مباشرا للسلامة البحرية والبيئة تحت الماء والبيئة الساحلية. وما هي إلا مسألة وقت قبل أن تتسبب في كارثة كبرى. وسيكون لذلك تأثير كارثي على البيئة البحرية الهشة بصفة خاصة في بحر البلطيق، وستُضطر الدول الساحلية إلى تحمل عبء الضرر.

ويتزايد عدد سفن الأسطول الخفي في بحر البلطيق التي لا ترفع علما أو تبحر تحت علم مزيف. ففي 13 أيار/مايو، دخلت ناقلة نفط تحمل اسم جاغوار المنطقة الاقتصادية الإستونية دون علم ودون تأمين. ورفضت السفينة طلب السلطات الإستونية تفتيشها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تمنح الدول الحق في تفتيش السفن التي لا تحمل جنسية. وبينما واصلت السفينة مسارها، اخترقت طائرة مقاتلة روسية المجال الجوي لإستونيا عمدا، ورافقت السفينة إلى المياه الروسية. وأثبت هذا الحادث الخطير، في جملة أمور أخرى، أن هناك صلة واضحة جلية بين الأسطول الخفي وروسيا. ونحن ندعو روسيا إلى وقف سلوكها المتهور على الفور. ونود أيضا أن نحث جميع الأطراف المعنية على تعزيز الإجراءات لمنع العمليات غير المشروعة في القطاع البحري التي يقوم بها الأسطول الخفي، وفقا لقرار المنظمة البحرية الدولية ذي الصلة، الذي اتخذ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأخيرا، أصبح الإضرار بالبنية التحتية الحيوية تحت سطح البحر في بحر البلطيق أمرا متكررا أيضا. فقد وقعت أربع حوادث خطيرة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كانون الثاني/يناير 2025. ونؤكد من جديد أن الإضرار بالبنية التحتية تحت سطح البحر، إذا تم عن قصد أو نتيجة لإهمال جرمي في المناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لدول أخرى أو تحت أعالي البحار، سيعامل كجريمة يعاقب عليها

وفقا للمادة 113 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وللتذكير بكلمات الأمين العام هذا الصباح، فإن احترام القانون الدولي هو ركيزة الأمن البحري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة ني مويرتشيرتاي (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتضيف ما يلي.

إن العالم يواجه بيئة أمنية تتسم بتزايد التحديات والمنازعات. وفي أيرلندا، ندرك أن النجاح الاقتصادي في عالمنا الرقمي يعتمد على البنية التحتية العالمية للاتصالات والطاقة التي تمر عبر مياهنا. ندرك أيضاً أنه في عالم مترابط باستمرار، ما يحدث في جزء واحد من المحيط يمكن أن يكون له تأثير عميق في جميع أنحاء العالم.

ونضم صوتنا إلى الآخرين في التأكيد على أهمية حماية البنية التحتية البحرية الحيوية والكابلات البحرية والبنية التحتية للطاقة تحت سطح البحر وتعزيز الوعي بالمجال البحري. كما نؤكد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة عند التعامل مع تحديات الأمن البحري.

كان من دواعي سرور أيرلندا المساهمة في العمليات البحرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، أتاحت لنا مشاركة أيرلندا في العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، عملية إيريني، إظهار دعمها المستمر للسلام والاستقرار في ليبيا والبحر الأبيض المتوسط.

وباعتبارنا دولة جزرية ذات منطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها سبعة أضعاف مساحة أرضنا تقريباً، فإن لأمن بحارنا أهمية قصوى. وقد كشف آخر استعراض لسياسة الدفاع الأيرلندية عن الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على الأمن البحري. ومن هذا المنطلق، نعمل على تطوير أول استراتيجية وطنية للأمن البحري. ونحن ملتزمون بتوسيع وتعميق مشاركتنا الأمنية الدولية والعمل مع الشركاء في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

إن احترام القانون الدولي في محيطاتنا أمر ضروري للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار والازدهار الدولي. وتشدد أيرلندا على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتؤكد من جديد أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتكتسب الاتفاقية أهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري. ولا بد من الحفاظ على سلامتها، كما أقر بذلك قرار الجمعية العامة السنوي بشأن المحيطات وقانون البحار.

وتدعو أيرلندا جميع الدول التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو تنضم إليها بعد إلى النظر في القيام بذلك الآن، وكذلك التصديق على الاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت في إطار الاتفاقية وتنفيذها بفعالية.

بالإضافة إلى ذلك، تحث أيرلندا جميع الدول على التحلي بالسلوك المسؤول في المجال البحري. نعارض أي ممارسات تهدف عن قصد إلى الإضرار بالبنية التحتية لدولة أخرى أو الاستفزاز أو التهرب

من القانون. كما تعارض أيرلندا الممارسات التي تشكل، من خلال الإهمال المتعمد، مخاطر بيئية على البيئة البحرية.

وفي الختام، تذكّر أيرلندا بأن المحيطات منفعة عالمية مشتركة، وأن وجود نظام قانوني مستقر للبحار واستخدام سلمي للمحيطات سيساهم في تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف. سوف يسهل التواصل الدولي ويتيح الاستخدام المنصف لمواردها ويساعد على ضمان حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إندوني (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي من أجل الاستقرار العالمي.

لا يزال المجال البحري العالمي، الذي يشمل محيطات وبحار العالم، مجالاً حيوياً وضرورياً للحفاظ على الاستقرار العالمي وحرية المرور. وعلى هذا النحو، يظل الأمن البحري أمراً حيوياً في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتلتزم نيجيريا التزاماً راسخاً بالحفاظ على الأمن البحري والتعاون متعدد الأطراف. ويجسد التزامنا تفانٍ طويل الأمد وفهم عميق للواقع والتحديات المتطورة التي تواجه المجال البحري. ونلتزم بتنفيذ التزاماتنا القانونية تجاه الصكوك المتعلقة بالبحار، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وتعتقد نيجيريا أن التعاون الإقليمي الناجح في التصدي لتحديات الأمن البحري العابر للحدود يعتمد إلى حد كبير على القدرات المحلية. وبالتالي، فقد أعطينا الأولوية لتعزيز قدرتنا المحلية على الحماية الفعالة لمجالنا البحري. وفي هذا الصدد، استثمرت الحكومة النيجيرية أكثر من 195 مليون دولار لإنشاء إطار البنية التحتية المتكاملة للأمن الوطني وحماية الممرات المائية. هذا الإطار، الذي يُطلق عليه أيضاً اسم مشروع "ديب بلو"، منصة أمنية بحرية للاستجابة السريعة.

وبالإضافة إلى التصدي للقرصنة والتهديدات الأمنية البحرية الأخرى، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في خليج غينيا، تعهدت نيجيريا باستضافة مقر فرقة العمل البحرية المشتركة لخليج غينيا من أجل تفعيل القوة كآلية هامة عابرة للحدود في المنطقة.

وقد أعطت الحكومة النيجيرية الأولوية كذلك للوفاء بالتزامات البلد بموجب مدونة ياوندي لقواعد السلوك، التي لا تزال أبرز صكوك التعاون الدولي للتصدي للقرصنة وغيرها من الجرائم في منطقتنا البحرية. كما أننا نستخدم مدونة ياوندي لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء لتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت المناسب والاستجابة السريعة. وقد أظهرنا كذلك حسن النية في تنفيذ القرار 2733 (2024) لعام 2024، من خلال تدابير مثل تسيير دوريات منتظمة عبر حدودنا البحرية والتفتيش والمصادرة واستخدام أنظمة المراقبة من قبل البحرية النيجيرية.

يجب أن يستفيد التعاون الدولي الفعال في تعزيز الأمن البحري من نقاط القوة لدى المنظمات الإقليمية ودمج الكفاءات الإقليمية. ويمكن لهذا التعاون أن يعزز المزيد من الموارد والمعرفة، ويجلب خبرات تشغيلية قيّمة، ويعزز الأطر الأمنية الإقليمية ويزيل ازدواجية الجهود. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل المساءلة والشفافية في صلب تلك الجهود.

ويظل تعزيز السيادة على المياه الوطنية داخل خليج غينيا وحماية مصدر حيوي للغذاء للسكان جانباً حيوياً من جوانب الأمن القومي. ولذلك، فإن تعزيز قدرة البحرية ووجودها سيساعد المنطقة على التصدي للصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والذي يؤثر سلباً على سبل العيش والفرص الاقتصادية للسكان المحليين.

وتقدر نيجيريا مساهمات الشركاء الدوليين والجهات البحرية التجارية الفاعلة في تحسين السلامة والأمن في خليج غينيا. كما نثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لالتزامه ودعمه للهيكل الإقليمي، وكذلك الجهود المبذولة لإيجاد حلول لتحديات الأمن البحري في خليج غينيا. لذلك نؤكد على قيمة بناء القدرات لدول خليج غينيا لمكافحة ومنع القرصنة والتحديات الأمنية الأخرى التي تواجه المنطقة بشكل فعال.

نعتقد أن الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة التدخلات الوطنية والإقليمية في مجال الأمن البحري يجب أن تكون قوية وجماعية وموجهة. وفي هذا الصدد، نؤكد أن لمجلس الأمن دوراً هاماً في تطوير استراتيجيات جديدة من شأنها أن تعالج الاتجاهات الجديدة والناشئة. أخيراً، ومع الأخذ في الاعتبار أن صون السلم والأمن الدوليين ليس مشروعاً خاصاً بدولة واحدة، فإننا نتطلع إلى تعاون أفضل من شأنه أن يجعل بيئتنا البحرية أكثر أمناً واستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا): نرحب بمشاركة دولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان، ونشكر الرئاسة اليونانية على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم. كما نعرب عن امتناننا لجميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تزداد مسألة الأمن البحري إلحاحاً، وكما تم تسليط الضوء عليه بشكل صحيح، فإن البحار الآمنة والمأمونة أمر حيوي للسلام الدولي والمرونة الاقتصادية والتنمية المستدامة. كما أن لها صلة مباشرة بمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتولي أوكرانيا، باعتبارها دولة بحرية، أولوية قصوى للأمن البحري. ترتبط هذه المسألة ارتباطاً مباشراً بأمن الطاقة والأمن الغذائي، حيث تؤثر الاضطرابات في البحر على سلاسل الإمدادات، وتؤخر الشحنات الحيوية وتعرّض وصول السلع الأساسية للخطر.

وعلى الرغم من مواجهة التهديدات المستمرة، لا تزال أوكرانيا ملتزمة بضمان السلامة في مياهها الإقليمية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الممر البحري الذي تقوده أوكرانيا، والذي تم إطلاقه بعد إنهاء روسيا لمبادرة الحبوب في البحر الأسود من جانب واحد في عام 2023. وفي مواجهة الهجمات الصاروخية المستمرة، يستمر الممر في توصيل الغذاء إلى أكثر من 50 دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. لا تزال أوكرانيا مساهماً ثابتاً في الأمن الغذائي العالمي.

ومع ذلك، فإن العدوان الروسي – الذي بدأ في عام 2014 بالاحتلال غير القانوني لشبه جزيرة القرم ثم الغزو الشامل – قد قوض بشكل كبير الاستقرار في البحر الأسود وبحر آزوف. تم تحويل الموانئ الأوكرانية المحتلة إلى مراكز عسكرية. وفي الوقت نفسه، استهدفت روسيا أكثر من 400 منشأة مرفئية بأكثر من 500 صاروخ وطائرة مسيّرة، ما أدى إلى تدمير أكثر من 000 100 طن من السلع الزراعية وتعطيل طرق التجارة.

كما أن العواقب البيئية للحرب مقلقة بنفس القدر. في كانون الأول/ديسمبر 2024، غرقت ناقلتا نفط روسيتان في مضيق كيرتش، مما أدى إلى تسرب كميات هائلة من زيت الوقود إلى المياه الإقليمية الأوكرانية. وقد أدى ذلك إلى كارثة بيئية واسعة النطاق، مدمراً النظم الإيكولوجية البحرية وملوثاً السواحل في شبه جزيرة القرم وخارجها. وتسلط الحادثة الضوء على أن الأمن البحري يشمل أيضاً حماية البيئات البحرية الهشة. ويجب أن تتبع ذلك المساءلة.

تدعم أوكرانيا بنشاط التعاون الدولي لتعزيز الأمن البحري، بما في ذلك من خلال المشاركة مع المنظمة البحرية الدولية. ونؤكد على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ختاماً، إن الطريق الوحيد للاستقرار الحقيقي في المنطقة واستعادة الأمن البحري والحفاظ على استقرار السوق العالمية هو من خلال سلام عادل ودائم قائم على ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن يضمن هذا السلام الاستعادة الكاملة لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك مياهها الإقليمية، إلى جانب ضمانات أمنية واضحة وموثوقة وقابلة للتنفيذ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب لي أن أرحب بدولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان الصديقة، رئيساً لهذه الجلسة، وأن أتقدم بالتهنئة إلى وفد اليونان على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أتوجه بالشكر إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وباقي مقدمي الإحاطات على ما تفضلوا به من إحاطات قيمة.

تتعرض البحار والممرات المائية الدولية بشكل متزايد لتهديدات متنوعة ومترابطة نتيجة للأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتحويل الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والقرصنة، والصيد غير القانوني وغير المنظم، بالإضافة إلى الأعمال

الإرهابية والتهديدات السيبرانية والتدهور البيئي، مما يؤثر على الأمن الغذائي وأمن الطاقة، ويقوض استقرار الاقتصاد العالمي والسلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي يجعل تأمين طرق الملاحة والتجارة وحمايتها ضد أية مخاطر مسؤولية جماعية.

تدرك مملكة البحرين، بصفتها في منطقة ذات أهمية استراتيجية وحيوية، ضرورة العمل بالشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة والحليفة لضمان الأمن والاستقرار وحماية حركة الملاحة البحرية ومواجهة أي أخطار تهددها وتعزيز السلام العالمي. وتعد الهجمات الأخيرة في البحر الأحمر تذكيراً هاماً بضرورة التعاون ضد الأنشطة البحرية غير المشروعة. وتواصل مملكة البحرين ترسيخ دورها كشريك نشط في الحفاظ على أمن الملاحة البحرية، ومكانتها كمركز للجهود الأمنية العالمية، حيث يتجسّد الدور التاريخي والمحوري لمملكة البحرين في مجال الأمن البحري من خلال جهودها في تعزيز التعاون الدولي لموجهة التهديدات البحرية التقليدية والناشئة، وحماية سلاسل الإمداد العالمية وضمان استمرارية التجارة عبر الممرات المائية الحيوية، ودعم عمليات السلام والاستجابة للأزمات.

وتستمر المملكة في تبنّي أحدث التقنيات في قطاع الملاحة بما يعزز منظومة الأمان والسلامة البحرية ويُسهم في رفع مستويات الكفاءة والجاهزية، حيث يتطلب التصدي للتحديات تعزيز آليات تبادل المعلومات وبناء القدرات والاستثمار في التوعية في المجال البحري. وفي هذا السياق، تؤكد مملكة البحرين ضرورة التمسك بالقانون الدولي، وخاصة المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تمثل الإطار القانوني للحوكمة والتعاون في المجال البحري.

وختاماً، تجدد مملكة البحرين حرصها الدائم على مواصلة دعم كافة المساعي الهادفة لضمان الأمن البحري والاستقرار الإقليمي والعالمي، وفقاً للقانون الدولي، والعمل مع المجتمع الدولي لحماية البحار وبقائها آمنة بما يدعم السلم والأمن الدوليين ويحقق الازدهار والرفاه للدول كافة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفولد (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي من أجل الاستقرار العالمي. كما نشكر الأمين العام على إحاطته التي قدمها اليوم.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج.

إن بلدان الشمال الأوروبي كلها بلدان ساحلية تطل على الخارج وتتمتع باقتصادات مفتوحة ومترابطة عالمياً وتعتمد بشدة على المحيط. المحيط هو محور تاريخنا وسبل عيشنا وتطورنا. إن أمن بحارتنا وبنيتنا التحتية البحرية وحماية صحة المحيطات ذات أهمية حيوية لجميع بلدان الشمال الأوروبي. وباعتبارنا مؤمنين بتعددية الأطراف الراسخة في القانون الدولي، فإن قانون البحار هو بوصلتنا الأهم.

لا يمكننا أن نسمح للجماعات المتشددة بأن تجعل من حرية الملاحة والتجارة البحرية العالمية رهينة. لذلك أدنّا الهجمات الحوثية غير القانونية في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد أودت الهجمات بحياة الأبرياء

وأثرت بشكل كبير وسلبي على حرية المرور في منطقة البحر الأحمر. لقد جعلت السلع العادية مثل الغذاء والوقود والدواء أكثر تكلفة. ولا تزال التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر، مشكلة عالمية خطيرة. ومن المهم مواصلة الجهود لوقف هذه التهديدات بكل الوسائل اللازمة. يجب أن نحافظ على التدابير الوقائية والرادعة الفعالة. كما يجب علينا مواصلة الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة التي تؤدي إلى القرصنة. وتدعو بلدان الشمال الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى تجريم القرصنة والسطو المسلح في البحر والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما يتماشى مع القانون الدولي. لدينا جميعاً التزامات فردية فيما يتعلق بسلامة وأمن المحيط.

تستخدم روسيا ما يسمى بالأسطول الشبحي للتهرب من العقوبات وتغذية اقتصادها الحربي. وتشكل السفن التي غالباً ما تكون دون المستوى المطلوب وممارسات الشحن المتهورة للأسطول خطراً كبيراً على البيئة والبحارة وسلامة وأمن البنية التحتية البحرية، بما في ذلك في المياه الساحلية لبحر الشمال وبحر البلطيق. في كانون الأول/ديسمبر 2023، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية القرار A.1192 (33) الذي يحث الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة على منع عمليات الأسطول الشبحي غير القانونية. ويقع على جميع دول العَلَم التزام قانوني بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بممارسة الولاية والرقابة الفعالة على السفن التي ترفع علمها وضمان الامتثال للقواعد والمعايير الدولية. إننا مصممون على اتخاذ المزيد من الخطوات المنسقة لردع ومواجهة الأسطول الشبحي بالتعاون مع شركائنا.

شاركت النرويج في عام 2022، بصفتها عضواً منتخباً في مجلس الأمن، إلى جانب غانا، في تقديم القرار 2634 (2022) بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. يهدف القرار إلى زيادة أمن السفن والبحارة في الخليج، وحماية الإمكانات الاقتصادية لدول المنطقة، وإعادة التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني لجميع الأنشطة البحرية على مستوى العالم. يشكل القرار مثالاً على دور المجلس في تطوير وتعزيز نظام الأمن البحري. لذلك نشجع المجلس على الاستمرار في المشاركة الفعالة وتحمل المسؤولية الاستباقية للحفاظ على حرية وأمن محيطنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دوالي (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان جيبوتي لليونان، رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، على عقد هذه الجلسة بشأن الأمن البحري في وقت تتضاعف فيه التهديدات وتزداد تعقيدا وترابطاً.

ومن قبيل المصادفة، وكما لوحظ في تقرير لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإن التشكيل الحالي لمجلس الأمن يضم مجموعة من البلدان لديها تراكم في الخبرات والتجارب في هذا الشأن. ونشكر كذلك الرئاسة اليونانية على المذكرة المفاهيمية المفصلة والمصاغة جيداً، وكذلك على الأسئلة الإرشادية. فهي تقطع شوطاً طويلاً في توضيح المخاطر وتعزيز النقاش المتعمق حول أفضل السبل لمواجهة التهديدات التقليدية والتحديات الناشئة جماعياً. وبالطبع، نعرب عن امتناننا للأمين العام ولمقدمي الإحاطات على مساهماتهم القيمة.

إن جيبوتي معنية بالأمن البحري لأسباب واضحة. فهي تقع عند ملتقى بعض أهم الطرق البحرية في العالم. ويتدفق حوالي 20 في المائة من التجارة العالمية عبر هذا الممر. وباعتبارها دولة بحرية منذ القدم، ما فتئ قانون البحار، بتطوره عبر السنين، يحتل أهمية بالغة لدى شعب جيبوتي على الدوام. وتفخر جيبوتي بالفعل بكونها أحد الموقعين الأصليين على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي اعتُمدت في 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

وكما أكد الأمين العام، فإننا نكرر التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن والالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشكل كامل وفعال. وتحظى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإشادة عالمية ومستحقة لتدوينها نظاماً قانونياً يعالج بشكل شامل أهم القضايا التي تواجه محيطات العالم والدول الساحلية.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن أحد أعظم إنجازات الاتفاقية لا يحظى بالتقدير الكافي. وأنا أشير إلى القرار الحكيم الذي اتخذه واضعوها بتضمين الاعتراف في الهيكل القانوني الذي قاموا بإنشائه بأن التعاون، سواء على المستوى الدولي، والأهم من ذلك، على المستوى الإقليمي، أمر ضروري لتيسير الاستخدامات المسؤولة والسلمية للبحار.

وتكتسب الالتزامات بالتعاون أهمية خاصة بالنسبة لجيبوتي في ضوء المشاكل البحرية المؤسفة التي يعاني منها البحر الأحمر وخليج عدن والتي أدت إلى اتخاذ المجلس للقرار 2722 (2024) في كانون الثاني/يناير 2024.

ولذلك، يسر جيبوتي أنها أدت دورا هاما في وضع مدونة السلوك بشأن قمع القرصنة والسطو المسلّح اللذين يستهدفان السفن في غربي المحيط الهندي وخليج عدن، التي اعتمدتها جيبوتي و 20 دولة في المنطقة في 29 كانون الثاني/يناير 2009، والتي تعرف باسم مدونة جيبوتي للسلوك.

وتعيد المدونة التأكيد على أن القانون الدولي، كما تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يحدد الإطار القانوني المنطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، وتحدد اتفاق الموقِّعين على التعاون فيما يتعلق بالتحقيق مع المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وسطو مسلح ضد السفن واعتقالهم ومحاكمتهم؛ واعتراض السفن المشبوهة ومصادرتها؛ وإنقاذ السفن والأشخاص والممتلكات؛ والاضطلاع بالعمليات المشتركة.

ومنذ اعتماد مدونة جيبوتي للسلوك، وبناءً على نجاحها في تيسير التعاون، اعتمدت 18 دولة إقليمية في كانون الثاني/يناير 2017 تعديل جدة لمدونة جيبوتي للسلوك. وقد وسع هذا التعديل نطاق تغطية المدونة لتشمل التعاون فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى التي تؤثر على البحر الأحمر وخليج عدن، والتي ازداد وضوح أهميتها، وهي الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وتموين السفن غير الشرعي بالوقود، وسرقة النفط الخام، والاتجار بالبشر وتهريبهم، والتخلص غير المشروع من النفايات السامة.

ويسعى مخطط التنمية الاقتصادية في جيبوتي بقيادة الرئيس غيله إلى تحويل البلد إلى مركز لوجستي وتجاري وإلى مركز اتصالات. وقد استثمرت جيبوتي في 12 كابلا بحريا، مما يؤكد التزامها بأن تصبح بوابة رقمية بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.

ولا يمكن تحقيق هذه الخطط إلا إذا عولجت مخاوف الأمن البحري بفعالية متى ما ظهرت. وقد بذلت جيبوتي جهوداً لتعزيز إطارها للأمن البحري. وننتهز هذه الفرصة لنشكر المنظمات الدولية والأصدقاء والشركاء الذين ساعدوا جيبوتي في جهودها لتعزيز خطط أمن المرافئ وتحسين مهارات الموظفين المسؤولين عن تنفيذها.

غير أن بناء قطاع أمن بحري يعتمد على الذات يتطلب الاستثمار في قدرات بحرية قوية وتصميم برامج تدريب مستدامة طويلة الأجل ونقل التكنولوجيا. وغني عن القول أن ذلك يتطلب استثمارات ضخمة في بيئة تتضارب فيها الأولويات، كما هو الحال في البلدان النامية في معظم الأحيان. ولذلك، فإننا ندعو أصدقاءنا وشركاءنا إلى مواصلة تزويد جيبوتي بالدعم الضروري الذي تحتاجه.

إن جيبوتي شريك موثوق وملتزم، وهي مركز للعمل الإنساني وتستضيف منشآت تشارك في عمليات مكافحة الإرهاب ومهام مكافحة القرصنة، وهي تسهم بالتالي في الأمن العالمي الإقليمي.

(تكلم بالفرنسية)

يجسد الاتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية الذي وقعته جيبوتي مؤخراً العزم الجماعي للمجتمع الدولي على تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ونكرر الدعوة إلى التوقيع والتصديق على هذا النص الأساسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد هاريش (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر دولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء اليونان، الذي ترأس هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى هذا الصباح، وأن أعرب عن تهانينا لتولي اليونان الرئاسة هذا الشهر.

يشكل الأمن البحري حجر الزاوية بالنسبة للنمو الاقتصادي لأن طرق التجارة الحيوية وإمدادات الطاقة والمصالح الجيوسياسية ترتبط بالمحيطات. والهند، التي تمتلك خطاً ساحلياً طويلاً ومجتمعاً بحرياً واسعاً وقوات بحرية مقتدرة، تمارس دورها بنشاط كدولة بحرية مسؤولة من أجل حماية مصالحها والتصدي للتهديدات الناشئة. واستراتيجية الهند للأمن البحري واسعة النطاق ومتعددة الأوجه، حيث تتصدى على السواء للتهديدات التقليدية من الجهات الحكومية والتهديدات غير التقليدية الناجمة عن القرصنة؛ وتهريب المواد الممنوعة؛ والهجرة البشرية غير الشرعية؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ والحوادث البحرية؛ والتهديدات الهجينة والإرهاب البحري.

ويسعدنا أن تقود اليونان هذه المناقشة التي تتناول إحدى قضايا الساعة. وقد أبرز رئيس وزراء الهند، السيد ناريندرا مودي، أهمية الأمن البحري في أول مناقشة بحرية مفتوحة على الإطلاق خلال رئاسة الهند لمجلس الأمن في عام 2021 (انظر S/2021/722). ونؤكد من جديد على المبادئ الأساسية الخمسة التي تدل على الطريقة الكلية للنهج الذي تتبعه الهند إزاء الأمن البحري، وهي إزالة العوائق من التجارة البحرية المشروعة؛ والتسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي؛ والتصدي المشترك للكوارث الطبيعية والتهديدات البحرية التي تتسبب بها الجهات غير الحكومية؛ وحفظ البيئة البحرية والموارد البحرية؛ وتشجيع الربط البحري المسؤول.

إن الهند طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي اعتُمدت في عام 1982، والتي توفر الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة في محيطات العالم، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الأنشطة غير القانونية في البحر. وتعتقد الهند أنه ينبغي للدول أن تحل المنازعات في مجال الأمن البحري بالوسائل السلمية، بسبل منها الالتزام بأحكام المؤسسات الدولية المنشأة وفقا للإطار القائم على القواعد.

وتلتزم الهند بتعزيز نظام بحري حر ومفتوح وقائم على القواعد، وفقاً لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولتحقيق هذا الهدف، تلتزم الهند بأداء دور فعال في المنطقة من خلال الاضطلاع بمبادرات مختلفة لبناء القدرات تركز على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة؛ وشق الطريق إلى الأمام لتعزيز القدرة القتالية؛ ومعالجة الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية والإدارية للأمن البحري.

وتركز استراتيجية الأمن البحري في الهند على المراقبة القوية والتنسيق الفعال وقدرات الاستجابة السريعة لحماية خطها الساحلي الطويل وطرقها البحرية. وتسترشد هذه الاستراتيجية أيضاً برؤية رئيس وزرائنا – التقدم المتبادل والكلي لتحقيق الأمن والنمو عبر المناطق – التي تدعو إلى ترسيخ السلامة والتعاون في البحار، ويمكن تطبيقها على الصعيد العالمي.

وتشارك الهند بنشاط في العديد من مهام الأمن البحري وتشارك في تدريبات بحرية مشتركة مع العديد من الشركاء على المستويين الإقليمي والعالمي. وتركز هذه الجهود على التهديدات غير التقليدية – مثل القرصنة والكوارث الطبيعية والأنشطة البحرية غير المشروعة – التي تؤثر على السلام والأمن في المنطقة. وشمول الجميع والتعاون من المبادئ الرئيسية للنهج البحري الذي تتبعه الهند. وعلى مدار العام الماضي، ورداً على الهجمات التي استهدفت الشحن البحري وتزايد حوادث القرصنة في غرب بحر العرب، نشرت البحرية الهندية أكثر من 35 سفينة في المنطقة، ونفذت أكثر من 000 1 عملية صعود إلى السفن واستجابت لأكثر من 30 حادثاً. وقد أنقذت الإجراءات الموثوقة والسريعة التي اتخذتها البحرية الهندية – بغض النظر عن جنسية الطاقم – أكثر من 520 شخصاً. رافقت البحرية الهندية بأمان أكثر من 312 سفينة تجارية، تحمل أكثر من 11,9 مليون طن متري من البضائع بقيمة 5,3 بليون دولار. وتشارك الهند بنشاط في عمليات البحث والإنقاذ والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، خاصة في منطقة المحيط الهندي.

وفي أيلول/سبتمبر 2024، أطلقت الهند عملية "سادبهاف" لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة في أعقاب الفيضانات التي تسبب بها إعصار ياغي في لاوس وفييت نام وميانمار. وفي الشهر الماضي، أجرت الهند مناورة بحرية كبرى متعددة الأطراف مع 10 بلدان أفريقية تحت اسم "المشاركة البحرية الرئيسية بين أفريقيا والهند" ، وهي كلمة تعني "الوحدة" باللغة السنسكريتية. وتسعى المبادرة إلى إيجاد حلول تعاونية للتحديات البحرية الإقليمية، وتحسين قابلية التشغيل البيني، وتعزيز العلاقات الودية بين الهند والدول الأفريقية.

وفي الختام، ترى الهند أن الأمن البحري ومكافحة الإرهاب أمران أساسيان لأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية. ويوازن نهجها بين القدرات الدفاعية القوية والدبلوماسية الإقليمية والتعاون الدولي وتطوير البنية التحتية المحلية. وتواصل تطوير استراتيجيتها استجابة للتهديدات الجديدة والتحولات الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة غريغوار – فان هارين (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر اليونان على تنظيم مناقشة اليوم الهامة جدا.

يشرفني أن أتكلم باسم اتحاد بنلوكس – بلجيكا ولكسمبرغ وبلدي، مملكة هولندا.

إن السلامة والأمن البحريين أمران أساسيان لاستقرار وازدهار جميع الدول. والتحديات التي نواجهها متعددة. بعضها قديم، مثل حرية الملاحة ومكافحة تهريب المخدرات. وبعضها جديد، مثل استخدام الأساطيل الخفية والهجمات الإلكترونية، التي تهدد السلامة الدولية وتهدد بيئتنا. وبالنسبة لبلدان اتحاد بنلوكس أيضا، فإن الأمن البحري وحرية الملاحة هما ركيزتان حيويتان لاستقرارنا الاقتصادي. ولدينا العديد من الموانئ الرئيسية، بما في ذلك ميناء أنتويرب – بروغ وميناء روتردام، وهي بمثابة بوابات رئيسية إلى أوروبا. وجميع الدول، سواء كانت بحرية أو غير ساحلية، لديها مصلحة مشتركة في ضمان سلامة وأمن السفن التجارية. وبلدان اتحاد بنلوكس، باعتبارها دولا صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤوليات وموانئ بحرية كبيرة، تدرك أن التعاون والنظام الدولي القائم على القواعد ضروريان لخلق وحماية مجال اقتصادي متكافئ. وتؤدي المنظمة البحرية الدولية دوراً حاسماً كمنصة للحوار وتعزيز القواعد ووضع المعايير للمجتمع البحري العالمي. وعلى الصعيد الوطني وعلى صعيد اتحاد بنلوكس، نبقى ملتزمين التزاماً راسخاً بالمنظمة البحرية الدولية ونهدف إلى تقديم مساهمة فعالة في هيئات صنع القرار فيها.

في عام 1609، نشر المحامي الهولندي هوغو غروتيوس كتابه الثوري "ماري ليبروم"، الذي دافع فيه عن الحق في حرية الملاحة والتجارة في البحر. وقد أرسى ذلك العمل الأساس لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الحالية، التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم دستور المحيطات. ولا تزال هذه الاتفاقية واحدة من أكثر المعاهدات التي تم التصديق عليها على نطاق واسع، وهي بمثابة إطار قانوني حيوي ينظم جميع الأنشطة البحرية. وعندما تحدث نزاعات تتعلق بالقانون الدولي، فمن واجبنا المشترك تعديل إجراءاتنا لدعم تلك القوانين. إننا، بصفتنا اتحاد بنلوكس، نأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد، ولهذا السبب ساهمت قواتنا البحرية بسفن وأفراد في مختلف العمليات البحرية وعمليات الانتشار.

واستشرافا للمستقبل، سيواصل النقل البحري أداء دور حاسم في مواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ، وفي تعزيز صحة محيطاتنا. ولتحقيق هذه الغاية، تلتزم دول البنلوكس بالمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي سيعقد في نيس، فرنسا، وبدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام – وهو معلم رئيسي متعدد الأطراف لمستقبل محيطاتنا.

وختاما، نؤكد من جديد التزامنا بنظام دولي قائم على القواعد وبالعمل معا لحماية حرية الملاحة والأمن. دعونا نواصل العمل يدا بيد لضمان مستقبل سلمي وآمن ومستدام لمحيطاتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد يوسفي (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني للغاية أن أخاطب مجلس الأمن بشأن أحد التحديات الملحة في عصرنا. تواجه البحار التي تربطنا تهديدات غير مسبوقة في حجمها تتطلب منا عملاً جماعياً. وأرحب بحضور دولة السيد كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء الجمهورية اليونانية، وأعرب عن امتناني العميق لمقدمي الإحاطات على عروضهم المفيدة.

تجسّد المحيطات واقعا مزدوجا أساسيا في عالمنا: ففي حين أنها تفصلنا ماديا، فهي الشبكة الحيوية التي تربط بين البشرية، وتدعم 80 في المائة من التجارة العالمية وبقاء بلايين البشر على قيد الحياة. إن أي اضطراب في الملاحة البحرية يقوض سلاسل الإمداد العالمية ويهدد أمننا الجماعي، بينما تستغل الشبكات الإجرامية والإرهابية المتطورة التقنيات التي تمثل أكبر أصولنا وأكبر نقاط ضعفنا في الوقت نفسه.

وقد بذلت المملكة المغربية وتبذل جهوداً كبيرة لتعزيز أمنها البحري، مدفوعة بموقعها الاستراتيجي عند ملتقى المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. وهذا الموقع المميز، إلى جانب التهديدات البحرية المتزايدة مثل الاتجار غير المشروع والقرصنة والهجرة غير المنظمة والمشاكل البيئية، قد دفع بلدنا إلى اعتماد نهج أقوى لحماية مصالحه الساحلية وطرق الشحن البحري. ومع وجود ميناء طنجة المتوسط، الميناء الرائد في أفريقيا من حيث القدرة الاستيعابية، يولي المغرب اهتماماً خاصاً لحماية مرافق الميناء التي هي ضرورية لازدهاره الاقتصادي. كما يمتلك المغرب أطول خط ساحلي في أفريقيا – 500 3 كيلومتر – وهو ما يتطلب يقظة خاصة ومراقبة مستمرة للأمن البحري بجميع أبعاده.

وقام بلدنا بتحديث أمنه البحري إلى حد كبير من خلال دمج الاتفاقيات الدولية الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية – الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، في صيغتها المعدّلة ببروتوكولي عامي 1978 و 1997؛ والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار لعام 1979 – وإصلاح لوائح البحرية التجارية لديها. ويستند هذا التحول إلى مؤسسات متخصصة، تكملها خطة استراتيجية ثلاثية الأبعاد تركز على تحسين المعدات والمراقبة وتعزيز التنسيق ضد التهديدات غير القانونية وحماية البيئة من خلال مشروع المغرب لمكافحة التلوث البحري الطارئ، بمشاركة المجتمع المدني. كما عزز المغرب تعاونه الإقليمي من خلال اتفاقيات رئيسية مثل مدونة السلوك

بشأن قمع القرصنة والسطو المسلّح اللذين يستهدفان السفن في غربي المحيط الهندي وخليج عدن، وهيكل ياوندي والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية، مما أوجد إطاراً متيناً للأمن البحري والتنمية في أفريقيا.

ولتعظيم إمكانات الساحل الأطلسي كمصدر للازدهار المشترك، قام جلالة الملك محمد السادس بتوسيع نطاق المبادرة الملكية الأطلسية لدعم دول الساحل، وتفتح هذه الخطوة ذات الرؤية الثاقبة فرصا جديدة للتعاون ذي المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة لمنطقة الساحل – الأطلسي، مما يعزز قدرات أفريقيا في الاعتماد على مواردها الخاصة وانفتاحها على العالم. ومن خلال رؤيتها الرائدة للتعاون المتحد والفعال بين بلدان الجنوب، تضع المملكة نفسها كمهندس للتجديد الأفريقي. ويتجلى ذلك من خلال مبادرتين رئيسيتين في مجال الملاحة البحرية الأطلسية: المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، والاجتماع الوزاري لعملية الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، الذي عُقدت دورته الثالثة في الرباط في تموز/يوليه 2023 وأسفر عن اعتماد إعلان الرباط.

في الختام، يظل المغرب ثابتاً في التزامه المستمر بمكافحة التدفقات غير المشروعة وتأمين البنية التحتية للموانئ، مع المساهمة بخبرته في الساحة البحرية الدولية، لأن المحيطات – التي هي أصل إنسانيتنا المشتركة – تستحق النظام وليس الفوضى. دعونا نوحد جهودنا وتكنولوجياتنا ومسؤولياتنا لضمان أن تظل هذه المياه الزرقاء الشاسعة دائما ملاذا للسلام وسبلا للازدهار المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي جاءت في وقتها المناسب.

وإذ أن سري لانكا دولة جزرية تقع عند تقاطع الممرات الملاحية الرئيسية في المحيط الهندي، فإنها تعتبر الأمن البحري أولوية استراتيجية وإنمائية قصوى. ونؤكد على أن أمن محيطاتنا جزء لا يتجزأ من استقرار الأمم وازدهارها. وللاستفادة الكاملة من المحيطات، يجب أن تبقى هذه المحيطات خالية من النزاعات على السلطة والتهديدات الأمنية.

ويرتكز التزام سري لانكا بالأمن البحري على التعاون على الصعيدين الوطني والدولي. ومن خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، تواصل سري لانكا المشاركة في العمليات المشتركة والتعاون التقني ومبادرات بناء القدرات التي تعزز الالتزام المشترك بإنفاذ القانون البحري وحماية البيئة ومكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وهناك صلة متزايدة بين الجريمة البحرية والاتجار والإرهاب. ولمواجهة هذا الشاغل العالمي، لا بد من التعاون الدولي لمواجهة تلك التهديدات المترابطة.

وعلى الصعيد المحلي، نركز على تعزيز الأطر القانونية والإجراءات المشتركة بين الوكالات، بهدف تعزيز التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والمحاكم. ومن خلال شراكات متعددة الأطراف،

وسعت سري لانكا قدراتها في مجال المراقبة لدعم الإحاطة بالأحوال البحرية. وتدعم هذه التحسينات الكشف عن الأنشطة غير المشروعة، وتساعد على تأمين طرق التجارة الحيوية وتتيح وضع استجابات إنسانية وبيئية أحسن توقيتا، وكلها جوانب ذات أهمية حيوية لتعزيز الأمن البحري. وفي هذا الصدد، نشكر جميع شركائنا الدوليين على تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها لتعزيز قدرة سريلانكا على حماية سيادتها وأمنها البحري.

إن سريلانكا تدرك تماما الآثار المضاعفة التي يمكن أن تنجم عن الاختلالات في الأمن البحري على سلاسل الإمداد العالمية وطرق التجارة وسبل عيش المجتمعات المحلية. ونعتقد أن التخفيف من حدة هذه التهديدات يتطلب اتباع نهج متكامل يجمع بين تقييم المخاطر واليقظة البحرية وإنفاذ القوانين، إلى جانب التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين. وتعتبر سري لانكا التكنولوجيات الناشئة أدوات قيمة في التصدي للتهديدات البحرية. لكن يجب توخي المسؤولية في استخدام التكنولوجيات الجديدة وبما يتماشى مع القانون الدولي والأعراف الدولية. ولتعزيز القدرة على الصمود، يجب على الدول أيضا أن تعطي الأولوية للإحاطة بالأحوال البحرية والتنسيق بين الوكالات والقدرات القانونية لملاحقة مرتكبي الجرائم البحرية.

ورغم وجود عدد من أطر العمل بالفعل لتوجيه التعاون البحري، فإن فعاليتها تتوقف على التنفيذ المتسق والتنسيق عبر المؤسسات والحدود. ونؤكد على ضرورة التمسك بالقانون الدولي لضمان حرية الملاحة وحماية الموارد البحرية ومكافحة الجرائم عبر الوطنية في البحار. وتؤكد سري لانكا من جديد، باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على أهمية هذه الاتفاقية إذ هي الإطار القانوني الذي يجب أن تنفَّذ في حدوده جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار.

وفي الختام، تؤكد سريلانكا من جديد استعدادها للعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين، في إطار الأمم المتحدة، لضمان بقاء المحيطات آمنة ومستقرة ومفتوحة لصالح الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسا دانيزي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ البرازيل اليونان على رئاسة المجلس هذا الشهر، وتشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن الأمن البحري.

بما أن البرازيل لديها واحد من أكبر الخطوط الساحلية في العالم، فلا يمكن فصل تاريخها واقتصادها وهويتها عن البحر. ومن الطبيعي أن نولي أهمية قصوى على الحفاظ على مجال بحري آمن، ينبغي أن تستند إدارته إلى القانون الدولي، وفي صميمه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

واليوم يتعرض هذا المجال للضغط. ومن أمثلة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي القرصنة والسطو المسلح والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي تتداخل وتعزز بعضها بعضا بشكل متزايد. وتفاقمت الحالة بسبب الاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الناشئة. والهجمات على النقل البحري التجاري تعرض أطقم السفن التجارية للخطر وتعطل التجارة وسلاسل الإمداد وتعرض الأمن الغذائي وأمن الطاقة للخطر. ويهدد الاستخدام غير المسؤول والإجرامي للممرات البحرية ملايين من الناس الذين تعتمد حياتهم على الاستغلال

المستدام للبحار. ويبرز البحر الأحمر كحيز بحري يتعرض لكل هذه التحديات بصفة خاصة ويستحق اهتماما خاصا من مجلس الأمن في هذا الصدد.

وفي سياق الاستجابة لهذا المشهد المعقد على صعيد العالم، ترى البرازيل ثلاث أولويات فورية.

أولا، يجب احترام القانون الدولي وإنفاذه على نحو كامل وغير مشروط. وكما قلت، إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي دستور المحيطات. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية وسائر الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم البحار، بما في ذلك واجب التعاون على قمع جميع الأنشطة غير المشروعة، لا سيما الأنشطة التي تستهدف البيئة البحرية. ويجب على المجلس، من جانبه، أن يصر على الامتثال الكامل للقانون الدولي الذي تشكل قراراته جزءا لا يتجزأ منه.

ثانيا، يجب المشاركة بشكل كامل في التعاون العملي وبناء القدرات. فالإحاطة الفعلية بالأحوال البحرية تتطلب تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي، وتوحيد أدوات المراقبة وإدماج التكنولوجيات الجديدة على نحو مسؤول. إن البرازيل على استعداد لتعميق الشراكات من خلال مشاركتها الفعالة في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ودعمها الطويل الأمد للقوات البحرية وخفر السواحل في خليج غينيا. وتعتقد البرازيل أن المبادئ والقيم المنصوص عليها في إطار منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تكرس جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام، خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومحفوظة من المنازعات الجيوسياسية الأجنبية، ترسل رسالة وجيهة إلى عالم اليوم. وستتعزز هذه الرسالة في عام 2026 عندما تستضيف البرازيل الاجتماع الوزاري التاسع لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي احتفالا بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنطقة.

ثالثا، يجب وضع نهج متعدد الأبعاد يربط بين الأمن والممارسات البحرية المستدامة. فحماية البنية التحتية البحرية الحيوية، وتحسين مرونة الموانئ، وتطوير المهارات الرقمية، والتصدي للتهديدات السيبرانية تدابير يعزز بعضها بعضا. كما أن تكاليف مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر تتطلب موارد كان يمكن استخدامها لتنمية المناطق الساحلية. وبالتالي، يوجد ترابط واضح بين الأمن البحري وسيادة القانون وتنمية المناطق الساحلية، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

وترى البرازيل أن المحيطات تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للنمو الشامل والتنمية المستدامة ورفاه شعوبنا. ولذلك ندعو جميع الشركاء إلى مضاعفة التزامهم بالقانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبروح التعاون التي تقوم عليها.

والبرازيل على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس والمنظمات الإقليمية والمنظمة البحرية الدولية وجميع الأطراف المعنية لكي تظل محيطات العالم مجالا للسلام والاستقرار والازدهار المشترك والمسؤول والمستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة يانينا (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة المهمة. ونقدر الدور الفعال الذي تضطلع به اليونان في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

لقد تجلى الأمن البحري كمسألة مهمة في جدول أعمال المجلس، وتشكل هذه المسألة من خلال تضافر التهديدات التقليدية مع التحديات الناشئة. وكشف العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، والتصعيد الأخير في منطقة البحر الأحمر وغيرهما من النزاعات المختلفة في العالم عن هشاشة طرق التجارة البحرية العالمية وتأثير أدائها على التجارة الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي.

ويواجه الأمن البحري تحديات متزايدة بسبب التهديدات المعقدة والمتداخلة، بما في ذلك الهجرة غير النظامية والإرهاب وتهريب المخدرات والقرصنة والجريمة المنظمة والتوترات الجيوسياسية. وغالبا ما تنطوي هذه المسائل على حماية البنية التحتية الحيوية والموانئ، مما يؤكد ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء الأمن. ويدل ذلك على أنه لا يمكن لأي دولة أن تتعامل بمفردها مع هذه التهديدات التقليدية وغير المتناظرة.

إن الجغرافيا المشتركة والمصالح الأمنية المتداخلة ومواطن الضعف المشتركة، مثل طرق الهجرة غير النظامية وشبكات الاتجار بالبشر والأخطار التي تهدد البنية التحتية البحرية، تقتضي استجابات منسقة. والعمليات التعاونية وتبادل المعلومات الاستخبارية والتدريبات المشتركة وقابلية التشغيل التبادلي بين القوات البحرية لا تعزز فعالية العمليات فحسب، بل تبني أيضا الثقة المتبادلة والقدرة على الصمود.

وتؤدي ألبانيا، بموقعها الاستراتيجي في غرب البلقان وعلى طول البحر الأدرياتي والبحر الأيوني، دورا حيويا في مواجهة التحديات البحرية الناشئة. وتساهم بنشاط في الجهود المتعلقة بالأمن البحري الدولي، باعتبارها جهة فاعلة ملتزمة في منظمات إقليمية ودولية مختلفة. وعلى وجه التحديد، بدأت ألبانيا المشاركة في العملية البحرية الدولية "حرس البحار" في بحر إيجه. وخلال عامي 2024 و 2025، قامت سفن النفط الألبانية، إلى جانب السفن اليونانية والتركية والألمانية، بدور حاسم في مهام إنقاذ الأرواح في ظروف صعبة، بحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي عام 2024، عقد خفر السواحل الألباني، بصفته رئيسا لمنتدى وظائف خفر السواحل في البحر الأبيض المتوسط، مؤتمرا إقليميا ركز على طرائق تعزيز أمن البنية التحتية البحرية الحيوية. ووافقت الحكومة الألبانية، في شباط/فبراير من هذا العام، على نشر سفينة واحدة على متنها أفراد من القوات المسلحة، وهي أحد مكونات عملية "حرس البحر" الدولية في البحر الأبيض المتوسط. وتشمل المهمة دوريات بحرية، والعمليات الاستطلاعيةً، والإدراك الميدانيً، واعتراض السفن الخاصة. وعلاوة على ذلك، تستعد القوات البحرية الألبانية لتوسيع وجودها في منطقة البحر الأسود والمشاركة في عملية أسبيدس، وهي مبادرة في مجال الأمن البحري للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر.

تعمل هذه الجهود على تسليط الضوء على دور ألبانيا كشريك موثوق واستباقي في الهيكل الأمني العالمي المتطور. نعتقد اعتقاداً راسخاً أن التعاون القوي بين الدول على أساس إطار قانوني دولي متين يمكن أن يكون فعالاً في منع ومعالجة التحديات المشتركة للأمن البحري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ ماليزيا اليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة.

باعتبار ماليزيا دولة بحرية ذات جذور قارية، فإنها تدرك الأهمية الحيوية للأمن البحري في حماية السلامة الإقليمية والسيادة. كما أنها ركيزة أساسية في ضمان التجارة الآمنة والمأمونة. إدراكاً من ماليزيا بأن موقعنا الجغرافي الاستراتيجي يحمل في طياته ثقلاً جغرافياً سياسياً وجغرافياً اقتصادياً كبيراً بالإضافة إلى المسؤوليات، فقد اتخذت ماليزيا باستمرار تدابير استباقية لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه النظام البحري، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تعزيز الأمن البحري يتحقق بشكل أكثر فعالية من خلال التواصل المستمر والتعاون المعزز والتدابير القوية لبناء الثقة. في ضوء التحديات المتزايدة التعقيد والحرجة التي تؤثر على الأمن البحري في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع، نود أن نعرض الآراء التالية.

أولاً، ينبغي على الدول تجاوز خلافاتها وتجنب الانخراط في طموحات استراتيجية تنافسية. وينبغي أن تواصل الدول السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المنصات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، لحوارات الأمن والتعاون البحريين لإدارة التنافس بين القوى الكبرى. في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يتيح المنتدى البحري الموسع السنوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وقمة شرق آسيا للدول الأعضاء في الرابطة وشركاء الحوار تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الصلة المتعلقة بالاستقرار الإقليمي والأمن البحري والتجارة.

ثانياً، دون المساس بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية البحرية، ينبغي أن تتقيد المسائل المتعلقة بالأمن والتعاون البحريين بمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، فضلا عن الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف.

ثالثاً، ينبغي أن تتعاون الدول الساحلية الواقعة على طول الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية لضمان حرية الملاحة والسلامة الملاحية. فعلى سبيل المثال، تتعاون ماليزيا، من خلال الآلية التعاونية لمضيق ملقا، مع الدول الساحلية والدول المستخدمة وصناعة النقل البحري في إطار مبادرة حماية ممرات الشحن الحيوية التابعة للمنظمة البحرية الدولية لتعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة.

رابعاً، ينبغي أن تتعاون الدول المجاورة لضمان الأمن البحري. ومنذ عام 2004، تعمل ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وتايلند وماليزيا بشكل وثيق في إطار الترتيب التعاوني لدوريات مضيق ملقا بهدف ضمان أمن المناطق البحرية على طول مضيق ملقا.

خامسا، ينبغي للدول أن تنظر في إنشاء وتوسيع نطاق الآليات التعاونية لإنفاذ القانون البحري. في عام 2017، أسست ماليزيا وإندونيسيا والفلبين الترتيب التعاوني الثلاثي لمعالجة التحديات الأمنية في بحر سيليبس وبحر سولو. وقد أثبت قانون مكافحة الإرهاب أنه إطار عمل فعال، حيث قلل إلى حد كبير من الأنشطة غير المشروعة في مناطق محددة ذات أهمية بحرية. والجدير بالذكر أنه لم يتم الإبلاغ عن أي

حوادث اختطاف مقابل فدية في هذه المناطق منذ عام 2021. وقد ساهم هذا النجاح بشكل كبير في زيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز التواصل بين الشعوب في المنطقة.

أخيراً، ينبغي على الدول التعاون والتنسيق لتعزيز الوعي بالمجال البحري. ومن شأن تحديث القدرات وبناء القدرات وإتاحة تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المعنيين أن يتيح للدول اتخاذ إجراءات سريعة ومستجيبة وفعالة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر. ويمكن الارتقاء بهذا التعاون والتنسيق ليشمل آليات البحث والتطوير الجماعي للابتكار التكنولوجي التي تضم مختلف الأطراف.

وفي الختام، تحرص ماليزيا على تبادل الآراء مع الدول لوضع تصور وبلورة استراتيجيات شاملة في مواجهة التحديات والتهديدات الناشئة لتعزيز الأمن البحري، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في تحقيق السلام والازدهار العالميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تقدر الجمهورية الدومينيكية مبادرة اليونان بعقد هذه المناقشة المفتوحة.

الأمن البحري هو حجر الزاوية في الاستقرار الدولي والتجارة العالمية والتنمية المستدامة. وتدرك الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، التحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المجال البحري، وتكرر التزامها الراسخ بالصكوك القانونية وقرارات مجلس الأمن، وكذلك بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، مع تعزيز نهج شامل للسلامة والتعاون والاستدامة البيئية.

من بين العمليات الأساسية التي تقوم بها البحرية الدومينيكية تلك التي تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات والتهريب والصيد غير المشروع، بالإضافة إلى تلك التي تهدف إلى ضمان الأمن البحري والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وحماية البيئة البحرية وتنفيذ مهام البحث والإنقاذ وتقديم المساعدات الإنسانية. تعكس هذه العمليات التزام البحرية المستمر بالدفاع الشامل عن الأراضي الوطنية وحماية المصالح البحرية لجمهورية الدومينيكان.

لا تمثل هذه الإجراءات التزاماً بأمننا القومي فحسب، بل أيضاً التزاماً بالاستقرار الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على مشاركتنا النشطة في جهود التعاون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي، مثل اتفاقية سان خوسيه، التي تسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز القدرات المشتركة لمواجهة التهديدات المشتركة في بيئتنا البحرية.

وشاركت البحرية الدومينيكية، المعترف بها كمؤسسة حديثة ومحترفة، بنشاط في تدريبات مشتركة – مثل عملية ZEUS-CARIBE، وعملية UNITAS، وعملية TRADEWINDS، وعملية PASSEX، وعملية INTEX، بالإضافة إلى عمليات محاكاة الاعتراض البحري مع شركاء دوليين وتمارين مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد عززت تلك المبادرات قابلية التشغيل البيني وحسّنت الموارد وحسّنت القدرة على الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وبالمثل، تم التوقيع على اتفاقيات رئيسية

ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن الدفاع والأمن البحري مع العديد من البلدان، مما يعكس الإرادة السياسية لدولتنا لمواصلة بناء هيكل أمني جماعي قائم على الثقة والشرعية والمسؤولية المشتركة.

كما ندرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية لتحسين المراقبة البحرية وإدارة المخاطر ومرونة البنية التحتية للموانئ والبنية التحتية الساحلية، على النحو المقترح في هذه الجلسة. ندعم بقوة النهج متعدد الأبعاد المقترح، والذي يشمل تبادل المعلومات وبناء القدرات والاستجابة المنسقة للتهديدات الناشئة.

ويرتبط التزامنا بالأمن البحري ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بشأن حفظ المحيطات واستخدامها المستدام، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. بالنسبة لجمهورية الدومينيكان، فإن حماية مياهنا ومجتمعاتنا ليست مسألة أمن فحسب، بل هي مسألة تنمية وكرامة إنسانية أيضاً.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد تصميمها على مواصلة العمل بنشاط في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في البحر، لأننا ندرك أنه لا يمكننا ضمان سلامة المحيطات وحماية طرق التجارة وصمود المجتمعات الساحلية إلا من خلال التعاون الدولي المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيشيل.

السيد ماديلين (سيشيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب جمهورية سيشيل عن خالص تقديرها للجمهورية الهيلينية على إدراج الأمن البحري في جدول أعمال مجلس الأمن.

بالنسبة لسيشيل، كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من الدول الساحلية والجزرية، فإن البحر هو محور هويتنا الوطنية واقتصادنا وطريقة حياتنا. فهو بمثابة مصدرنا الأساسي للغذاء والتجارة والاتصال ببقية العالم.

ومع ذلك، فإننا نواجه مجموعة من التهديدات البحرية المترابطة التي لا تزال تختبر حدود قدراتنا الوطنية وقدرتنا على التعاون الفعال. وتتزايد التهديدات التي نواجهها في البحر من حيث الحجم والتطور والتواتر، من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ والاتجار بالمخدرات والأسلحة؛ وامتداد النزاع؛ وعودة القرصنة، إلى التحديات الناشئة، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني ونقاط الضعف في البنية التحتية.

وفي حين تتجلى تلك التهديدات بشكل أكثر وضوحا في البحر، إلا أن مساراتها غالبا ما تقع في الداخل، وتتشكل بفعل عوامل مثل الثغرات المؤسسية والصعوبات الاقتصادية ومحدودية القدرة على إنفاذ القانون. وبالتالي، يجب أن تتواكب الاستجابة الفعالة للأمن البحري مع الجهود المبذولة لمعالجة الظروف الأساسية الكامنة وراء تلك التهديدات.

وما من بلد يمكنه أن يعالجها بمفرده، حيث إنها تتطلب استجابة جماعية منسقة ومستمرة مع مسؤولية مشتركة. وفي وقت سابق من هذا العام، تولت سيشيل رئاسة فريق الاتصال المعني بالأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب المحيط الهندي، والذي يعمل كمنصة إقليمية لتعزيز الاستجابات للتهديدات البحرية

غير المشروعة. وتواجه منطقتنا عقبات كبيرة في مجال السلامة البحرية، ونحن نركز على المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى التعاون الدولي، مثل التعاون القانوني وبناء القدرات.

وتواصل سيشيل العمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحديد الثغرات في الأطر الوطنية ودعم المساعدة القانونية المتبادلة والترويج للحلول العملية التي تعزز قدرة المنطقة على تحقيق العدالة البحرية.

ولا تزال العديد من الدول الصغيرة تواجه قيودا في البنية التحتية للمراقبة والموارد البشرية والمادية، مما يتسبب في عدم اكتشاف الأنشطة غير المشروعة وعدم التصدي لها. وبالتالي، لا بد من تحقيق الانسجام والتكامل بين فريق الاتصال وأطر الأمن البحري الأخرى، بما في ذلك مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وعملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، وآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، والقوات البحرية المشتركة. وتعتقد سيشيل أن الأمن البحري الفعال يجب أن يقوم على أساس الملكية المشتركة والمسؤولية الجماعية.

ويجب الاعتراف بالدول الساحلية والجزرية، التي غالبا ما تكون في الخطوط الأمامية في مواجهة التهديدات البحرية، ليس فقط بوصفها مستفيدة من الدعم، بل أيضا بوصفها مساهمة نشطة في حلول الدعم الإقليمية والعالمية. ولا يمكننا ضمان مجال بحري آمن وفقا للقانون الدولي إلا من خلال العمل الشامل والمنسق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00 غدا.

عُلّقت الجلسة الساعة 18/05.